



المملكة المغربية
المجلس الجماعي للقصر الكبير
محضر الدورة العادية
لشهر ماي 2019
بتاريخ 03/02 ماي
عدد 204/21

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة- تطوان - الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير

دورة : عادية
جلسة : علنية

على الساعة 10.30 صباحا من يوم الخميس 02 ماي 2019 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الدورة العادية لشهر ماي 2019 بفتح سجل الحضور، وفي تمام الساعة 10:40 صباحا افتتحت الجلسة الأولى من الدورة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم أنزلي باشا المدينة ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39	العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس:
39	عدد الأعضاء المزاولين مهامهم :
29	عدد الأعضاء الحاضرين:
لا أحد	عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم:

الأعضاء الحاضرون :

السادة :

محمد السيمو	رئيس المجلس الجماعي
حسن الحسناوي	النائب الأول للرئيس
مصطفى الزياخ	النائب الثاني للرئيس
عبد السلام البياتي	النائب الثالث للرئيس
حسن صيكوك	النائب الرابع للرئيس
عبد الله امباركي	النائب الخامس للرئيس
سعيدة بوعشة	النائبة السادسة للرئيس
إلهام ركع	النائبة السابعة للرئيس
رشيد صبار	كاتب المجلس
فاطمة شعوان	نائبة كاتب المجلس
محمد الدامون	عضو مستشار
سعيد القزدار	عضو مستشار
منير اغلوط	عضو مستشار
محمد المجدوب	عضو مستشار
عبد الله بوزيد	عضو مستشار
محمد الطيب الشاوي	عضو مستشار
محمد الزهري	عضو مستشار

عضو مستشار	زينب السيمو
عضو مستشار	أحمد بكور
عضو مستشار	عبد السلام بنحدو
عضو مستشار	السعيد بوقنار
عضو مستشار	خالد المودن
عضو مستشار	سعيد خيرون
عضو مستشار	يونس شقور
عضو مستشار	أحمد عوايج
عضو مستشار	مصطفى التسماني
عضو مستشار	عبد المجيد أمين
عضو مستشار	سعاد برحمة
عضو مستشار	مصطفى الحاجي

10

عدد الأعضاء المتغيين بعذر :

عضو مستشار	محمد توفيق الشاوش
عضو مستشار	عزيز الغرباوي
عضو مستشار	رشيد الحميدي
عضو مستشار	عبد الرشيد البوحسيني
عضو مستشار	محمد الحجيري
عضو مستشار	أحمد الخاطب
عضو مستشار	محمد سعيد اشليحة
عضو مستشار	محمد التجاني
عضو مستشار	محمد اشخيشخ
عضوة مستشارة	مريم التجاني

لا احد

عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر :

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة :

رئيس قسم الإداري	أحمد العثماني
رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات	عزالدين الشراح

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية :

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية	مصطفى الشويبة
عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية	عبد اللطيف الخديري

وبعد اكتمال النصاب القانوني شرع المجلس في دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على
النقط التالية :

- 1- المصادقة على مبدأ التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة.
- 2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.
- 3- المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة
تطوان الحسيمة من اجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر
الكبير.
- 4- المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة.
- 5- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار
سور الموحدين.
- 6- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية
المتواجدة ببلاد الهواري من اجل إحداث ملعب القرب.
- 7- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي
السلالين.
- 8- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي
للاستثمار الفلاحي.
- 9- المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة
الجمعاوي.
- 10- المصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من اجل إحداث مرافق إدارية بجوار تجزئة وادي
المخازن.
- الجلسة الثانية الجمعة 03 ماي 2019
- 11- الأسئلة الكتابية.

افتتح السيد الرئيس الدورة العادية لشهر ماي 2019 بالترحيب بالسيد ممثل العامل وبالسادة الأعضاء وأطر وموظفي الجماعة والحضور، وبناء على المادة 23 من النظام الداخلي للمجلس أعطى السيد الرئيس الكلمة لكاتب المجلس لتلاوة ملخص محضر الدورة السابقة وجدول أعمال الدورة الحالية.

رشيد صبار كاتب المجلس

ملخص محضر الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 05 مارس 2019 طبقا لمقتضيات المادة 90 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي

عقد المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 05 مارس 2019 بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كريم أنزلي باشا المدينة ممثلاً للسيد عامل الإقليم. وقد شهدت الدورة حضور 33 عضواً من أصل 39 الذين يشكلون العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس، وغياب ست أعضاء بعذر وهم السادة: أحمد بكور-رشيد الحميدي-عبد الرشيد البوحسيني-أحمد الخاطب-سعاد برحمة-مصطفى الحاجي.

كما حضر الدورة باستدعاء من السيد الرئيس مدير المصالح وبعض رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية إلى جانب بعض موظفي السلطة المحلية عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية. وذلك من أجل دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

- 1- تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز.
 - 2- اقتناء قطعة أرضية بجوار سور الموحدين
 - 3- تتميم بعض فصول القرار الجبائي .
 - 4- المصادقة على اتفاقية شراكة مع الجامعة الملكية لكرة القدم من أجل تهيئة - تجهيز واستغلال ملعب لممارسة كرة القدم بجماعة القصر الكبير
 - 5- توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات .
 - 6- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية المجاورة للقاعة المغطاة بلباس من أجل إحداث مرافق رياضية وإدارية.
- وبعد عرض النقاط ومناقشتها خلال الجلسة صادق على النقاط الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة . بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.
- بينما صادق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على النقطة الثالثة.
- وبعد استنفاد دراسة نقط جدول أعمال الدورة تقدم رئيس المجلس بالشكر للسيد ممثل عامل الإقليم والسادة الأعضاء وأطر الجماعة وعموم المواطنين على الإسهام في إنجاح هذه الدورة

، وقبل رفع الدورة نهائياً رفع المجلس الجماعي برقية ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

بعد ذلك قام السيد رئيس المجلس بتقديم تقرير إخباري حول جملة من الأعمال التي قام بها في إطار الصلاحيات المخولة له وذلك طبقاً لأحكام المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 14-113 والمادة 25 من القانون الداخلي للجماعة، استهله بالحديث حول الإشارة إلى المشاركة في عدد من الاجتماعات على المستوى الإقليمي والجهوي كالحضور في أشغال المجلس الإداري للوكالة الحضرية للعرائش-وزان في دورته السادسة المنعقد تحت شعار "خمس سنوات في خدمة التأطير الترابي والتنمية المحلية في ظل ورش الجهوية المتقدمة". وكذا الحضور في أشغال فعاليات الملتقى الجهوي حول التشغيل والتكوين والحضور في الانطلاقة الرسمية لمسلسل إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، تحت شعار: "المستقبل لا يتوقع بل يتم بناؤه". والحضور في المناظرة الجهوية الثانية حول التجارة للتجارة والصناعة والخدمات تحت شعار "تأهيل القطاع التجاري مفتاح التنمية الجهوية". والإشارة إلى الحضور في الافتتاح الرسمي للموقع الأثري ليكسوس. كما تمت الإشارة إلى استقبال عامل إقليم العرائش السيد "بوعاصم العالمين" في إطار حفل الاستقبال بمقر الجماعة وقيامه بزيارة تفقدية لبعض الأوراش التي تعرفها المدينة. وعلى مستوى تتبع الأشغال وعقد الاجتماعات المحلية تمت الإشارة إلى عقد اجتماع حول توسيع المدار الحضري وقضايا التعمير وكذا الإشارة إلى استقبال المدير التقني الوطني للجامعة الملكية لكرة. وقد شملت الزيارة معاينة موقع البقع الأرضية المقترحة لمشروع إحداث مركز جامعي للتكوين في كرة القدم وعقد لقاء مع مدير المكتب الجهوي للسكة الحديدية بمقر الجماعة يوم الجمعة 5 أبريل 2019 وعقد لقاء مع موظفي الجماعة لتتبع تنزيل ومهام الشرطة الإدارية وتنظيم مجالها مع التذكير بعقد اللقاءات الأسبوعية منتظمة مع مصلحة القسم التقني لتتبع مجمل الأوراش التي يعرفها تراب الجماعة. كما تطرق السيد الرئيس إلى الحضور في عدد من الأنشطة مع فعاليات المجتمع المدني في المجال الرياضي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي عرفتها المدينة خلال الفترة الفاصلة ما بين دورتي فبراير وماي 2019.

بعد ذلك قام السيد رئيس المجلس وبناء على مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي 13-114 بإخبار المجلس بخصوص طلب إدراج نقطة في جدول أعمال دورة ماي العادية 2019 الذي تقدم بها السيد عضو المجلس عبد السلام البياتي المتعلقة بدراسة إمكانية إبرام اتفاقية من أجل تكوين حاملي الشهادات وتزويدهم بكفايات ذاتية ومهنية إضافية تمكنهم من فرص أكبر للإدماج في سوق الشغل. حيث أشار السيد الرئيس إلى أنه نظراً لأهمية المقترح سيتم إدراج هذه النقطة المقترحة في إحدى دورات المجلس المقبلة بعد إجراء الدراسة المطلوبة بخصوصها لضمان بلوغ الغاية المرجوة منها.

بعد ذلك انتقل المجلس لدراسة نقط جدول الأعمال الجلسة الأولى لدورة ماي المتعلقة بالنقطة الأولى.

النقطة الأولى:

1. المصادقة على مبدأ التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة.

افتتح السيد الرئيس النقطة بإعطاء الكلمة لرئيس لجنة المرافق والخدمات من أجل تلاوة تقرير أشغال اللجنة المتعلقة بالنقطة.

السعيد بوفنار

بدعوة من رئيس لجنة المرافق والخدمات ، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر ماي 2019 للمجلس الجماعي. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الثلاثاء 16 ابريل 2019 على الساعة العشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة ب:

1. المصادقة على مبدأ التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد السعيد بوفنار رئيس اللجنة وحضره من الأعضاء السادة:

- الهام ركع نائبة الرئيس

- رشيد بوحسيني عضو اللجنة.

و عن الموظفين الجماعيين السيد: عبد الله الزعبالي : عن مصلحة الأشغال والمحافظة على البيئة مكتب مراقبة التدبير المفوض . ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الأربعاء 17 ابريل 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة ، ترأس هذا الاجتماع السيد السعيد بوفنار رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة.

- الهام الركاع: نائبة الرئيس المجلس وعضو اللجنة

- يونس شقور: عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- سعيد القزدار : عضو مستشار

- محمد الزهري: عضو مستشار
- حسن الحسناوي : نائب الرئيس
- سعيدة بوعشة: نائبة الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد الله الزعبالي : عن مصلحة الأشغال والمحافظات على البيئة - مكتب مراقبة التدوير المفوض
 - يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.
- وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة. وطرح النقطة المتعلقة ب:

1. المصادقة على مبدأ التدوير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة

وقد ابرز رئيس اللجنة أن الأمر المطروح في الاجتماع هو دراسة مبدأ المصادقة من عدمه خاصة وان مدة التفويض القطاع قد أشرفت على الانتهاء بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد عبد الله الزعبالي بصفته مسؤولا عن مكتب مراقبة التدوير المفوض الذي قام بتقديم توضيح ملخص حول وضعية القطاع والمراحل التي قطعها تدوير قطاع النظافة قبل التدوير المفوض وبعده وعدد من المعطيات التقنية المتعلقة بالموضوع وكذا المسطرة القانونية المتبعة لعملية تفويت تدوير التطهير الصلب ومختلف المراحل التي ينبغي المرور بها ابتداء من المصادقة على مبدأ التفويت وبعد ذلك الدراسة واعداد دفتر التحملات ثم المصادقة عليه من طرف المجلس والسلطات المعنية ومختلف الإجراءات المسطرية الجاري بها طبقا للقانون.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات حيث أشار السيد يونس شقور الى أهمية تقديم جرد شامل لعمل الشركة وتقييم أدائها من اجل بلورة الأرضية بخصوص المصادقة على مبدأ التدوير المفوض بدوره أكد السيد سعيد القزادر على ضرورة إجراء جرد لحصيلة تدوير القطاع قبل عملية التفويت سنة 2013 وفي فترة المجلس السابق وكذا الحالي مؤكدا على أهمية تثمين مبدأ الاستمرار لتدوير القطاع عبر أسلوب التدوير المفوض . من جهتها أشارت السيدة الهام الركع إلى ضرورة تدوير القطاع عبر أسلوب التدوير المفوض نظرا لصعوبة تديره مباشرة من طرف المجلس مشيرة إلى ضرورة معالجة الاكراهات التي يعرفها القطاع والدعوة إلى الرفع من فعاليته

وتغطية كافة أحياء المدينة ، من جهته عبر السيد محمد الزهري عن تثمينه لمبدأ تقوية القطاع اعتبارا لصعوبة تديره بشكل مباشر من طرف المجلس الجماعي مع الدعوة إلى إعادة دراسة دفتر التحملات حتى يستجيب لتطلعات الساكنة. السيد حسن الحسناوي أشار إلى المراحل التاريخية التي مر بها تدير قطاع النظافة بالمدينة والتوجه العام على الصعيد الوطني لتقويته اعتبارا لمعطيات موضوعية وبالتالي فمبدئيا ينبغي السير في هذا الاتجاه مع التأكيد على إعادة النظر في دفتر التحملات والارتقاء بالخدمات..وفي النهاية قدم السيد رئيس اللجنة السعيد بوفنار خلاصات الاجتماع مشيرا الى أهمية تدير قطاع التطهير الصلب بالجماعة عن طريق التدير المفوض مع ضرورة إشراك المجلس في جميع مراحل التقوية وصياغة دفتر التحملات.

و في الأخير أوصت اللجنة ب :المصادقة على مبدأ التدير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة. واختتم الاجتماع حوالي الساعة الحادية عشر والنصف صباحا.
انتهى

بعد ذلك افتتح السيد الرئيس باب المداخلات.

عبد السلام البياتي : أكد في بداية مداخلته أهمية المصادقة من حيث المبدأ على تقوية تدير التطهير الصلب بالجماعة خاصة وان مجمل المدن المغربية أصبحت تدبر هذا القطاع وكذا قطاع النقل وتوزيع الماء والكهرباء عبر أسلوب التدير المفوض. مشيرا إلى ضرورة صياغة دفتر تحملات جديد مدروس بدقة وعناية سواء على مستوى الكلفة المالية والفترة الزمنية ومستوى الخدمات المقدمة للساكنة مع ضرورة ترشيد النفقات في هذا الإطار.

مصطفى حاجي : بدوره ثمن مبدأ تقوية تدير القطاع تماشيا مع التوجهات الوطنية في هذا الإطار . مطالبا بإجراء تقييم شامل لعمل الشركة والدعوة لصياغة دفتر تحملات يستجيب لتطلعات الساكنة وخاصة وان المدن في الدول الأجنبية تعطي أهمية كبرى لقضية الجمالية ونظافة المجال العمومي ،مشيرا إلى ان تكلفة هذا القطاع باهظة وبالتالي يجب ان تكون الخدمات في المستوى.مطالباً بإيجاد حل فعال لمشكل مطرح النفايات الصلبة والتنسيق مع مؤسسة التعاون بين الجماعات وادي المخازن في هذا المجال حتى يتم إخراج مشروع مطرح

المزمع احداثه بجماعة ريسانة الجنوبية إلى حيز الوجود بتزامن مع صياغة دفتر التحملات الجديد المتعلق بتدبير القطاع.

عبد المجيد أمين: أعتبر في بداية تدخله ان المصادقة على مبدأ تفويت القطاع محسوم فيه مسبقا اعتبارا لإمكانيات الجماعة المحدودة في تدبير هذا القطاع. مع الدعوة إلى انجاز تقييم شامل موضوعي للمرحلة السابقة من اجل صياغة دفتر تحملات يتماشى والتطور السكاني والتوسع الجغرافي وكذا اعتبارا لارتباط هذا الموضوع بإشكالات المحافظة على البيئة بالمغرب. مع الدعوة الى تثمين قطاع النفايات باعتباره قطاعا منتجا وفق الطرق الحديثة والعلمية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال.

رشيد صبار: أبرز في مستهل تدخله إلى أن التدبير المفوض يعتبر من الطرق الحديثة في التدبير الإداري مشيرا كذلك انه سوف تتاح الفرصة مستقبلا لدراسة دفتر التحملات في مختلف مراحل إعداد وصياغته والمصادقة عليه من اجل تعميق النقاش بخصوصه وإشراك كل مكونات المجلس في هذه العملية طبقا للقانون ، وإعداد دراسة من طرف مكتب مختص يتشرف أفاق تدبير هذا القطاع بنجاعة على مدى فترة زمنية هامة.

سعيد القزدار: بدوره ثمن المصادقة على مبدأ تفويت تدبير التطهير الصلب بالجماعة باعتبار ان ذلك أمر محسوم مطالبا بإعداد دراسة تهم القطاع من طرف مكتب دراسة له دراية عميقة وشاملة بالموضوع. مع تعميق النقاش حوله مع كافة مكونات المجلس بما في ذلك فعاليات المجتمع المدني المعنية بقطاع البيئة.

خالد المودن: بدوره أشار إلى أن المصادقة على مبدأ تفويت تدبير التطهير الصلب بالجماعة أمر محسوم فيه اعتبارا لقدرات الجماعة المحدودة ، مشيرا إلى ان وزارة الداخلية أصدرت دفتر تحملات نموذجي يجب الاستناد إليه في هذا الإطار مع التنويه بالمقترح القاضي بإشراك جميع مكونات المجلس الجماعي والمجتمع المدني باعتبار ان مشكل النظافة بالمدينة والنهوض به يهم الجميع. مع ضرورة صياغة دفتر تحملات جديد يواكب المستجدات مع ضرورة إعمال مبدأ المراقبة والمتابعة في تنزيل دفتر التحملات.

مصطفى الزياخ: أكد في مستهل تدخله على ان المصادقة على مبدأ تفويت تدبير قطاع التطهير الصلب أصبح محسوما فيه بحكم التوجهات الوطنية والدولية بحكم ما يتوفر عليه القطاع الخاص من فعالية والسعي من اجل تجويد الخدمات في المجال. والمطلوب اليوم مراجعة الاتفاقية المبرمة انطلاقا من سنة 2013 وتعديل دفتر التحملات سواء على مستوى الفترة الزمنية او الكلفة المالية التي تصل مليارين وثلاثمائة مليون. مع الدعوة إلى تجويد الخدمات ومعالجة مشكل مطرح النفايات بشكل استعجالي.

السيد الرئيس: أبرز في توضيحه على ان وزارة الداخلية أعدت دفتر تحملات نموذجي بخصوص تدبير قطاع التطهير وتحرص على مواكبة جميع مراحل الإعداد والصياغة والمصادقة. وكون المجلس كذلك حريص على متابعة الموضوع باهتمام كبير والتعاون مع مكتب دراسات لديه خبرة واسعة في الميدان. خاصة وان هذا الموضوع اثار الكثير من الملاحظات على الصعيد الوطني. وبخصوص مشكل المطرح وغيره من التفاصيل المرتبطة بالموضوع سيكون الوقت المناسب لتدارسها مستقبلا مع إمكانية عقد لقاء دراسي رفقة خبراء مختصين.

مشيرا السيد الرئيس بان الهدف الأساس هو الرفع من جودة الخدمات ولن يتم التعامل مع أي شركة الا بعد إجراء بحث دقيق بخصوص مستوى خدماتها المقدمة في المدن التي تشتغل بها ولن يتم التسامح مع أي تعثر في هذا المجال في ضل تنامي الاشكالات المطروحة وطنيا في هذا القطاع. وبخصوص إيجاد مطرح سوف يتواصل العمل مع مجموعة الجماعات وادي المخازن لإيجاد مطرح إقليمي مع التنسيق مع عامل الإقليم لإيجاد مطرح مناسب حاليا وتوفير الوعاء العقاري المناسب.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس هذه النقطة على التصويت طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي 113/14 فصادق عليها باجماع الأعضاء الحاضرين وقت التصويت.

مقرر عدد 1430/182 بتاريخ : 2 ماي 2019
النقطة المتعلقة بمبدأ التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه .

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبدأ التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني .

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

عدد الأعضاء الحاضرين: 29

عدد الأصوات المعبر عنها: 29

عدد الأعضاء الموافقين: 29

وهم السادة

: محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك -
عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار -
منير اغلوطن - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد
الزهري - زينب السيمو - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - سعيد خيرون -
خالد المودن - يونس شقور - احمد اعويج - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين - مصطفى
حجي - سعاد برحمة .

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد .

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد .

يقرر ما يلي :

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على مبدأ
التدبير المفوض لقطاع التطهير الصلب بالجماعة

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة الثانية

2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

في البداية قام السيد الرئيس بتقديم توضيحات حول هذه النقطة المتعلقة ببرمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز، من خلال استعراض عدد من المشاريع المبرمجة في هذا الإطار ومنها تهيئة طرقات المدينة وتغطية ساحة الفلاح بسوق الجملة بغطاء حديدي كما أخبر السيد الرئيس المجلس بقرار وزير الفلاحة ببرمجة اعتمادات مالية في إطار تنزيل الاتفاقية التي تجمع المجلس الجماعي بوزارة الفلاحة من أجل تهيئة سوق الحبوب بمنطقة حي اولاد حميد في إطار تدعيم مسار التنمية المحلية للمدينة.

واعمالا للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالإجماع على دراسة النقطة خلال الجلسة.

بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من تلاوة تقرير هذه الأخيرة.

محمد الدامون:

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقاط المتعلقة ب:

2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

5- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

6- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

7- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.

8- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

9- المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- حسن صيكلوك : نائب الرئيس

- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح

- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية

- محسن الحراق الفلانصي : رئيس مصلحة الصفقات

- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلييتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

نظرا لعدم حصر لائحة الاعتمادات المزمع إلغائها فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس — انتهى.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات.

عبد المجيد أمين : أشار في مستهل تدخله ان برمجة الاعتمادات الملغاة تتطلب أولا استبيان الاعتمادات الملغاة حتى يكون النقاش منطقيا ووضحا . كما تسائل بخصوص عملية اقتناء درجات نارية الواردة في جدول الاعتمادات.

خالد المودن : تسائل بخصوص الإشارة الواردة في محضر اللجنة كونها لم تتوصل بحصر لائحة الاعتمادات المزمع إلغائها. متسائلا انه سبق وان تم حصر اللائحة في دورة سابقة بمناسبة برمجة الاعتمادات الملغاة .

سعيد القزدار : ثمن إدراج هذه النقطة مع التنويه بمجهودات قسم الشؤون المالية الذي سهر على حصر لائحة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز كما طالب بتدعيم مصلحة الأشغال بعدد من الآليات والتجهيزات التي هي في أمس الحاجة إليها.

عبد السلام البياتي : أوضح في مداخلته ان برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز تعتبر من صلاحيات المجلس وكون المبلغ المبرمج والذي وصل مجموعه الى 3.546.541,74 درهم كما ان المشاريع المبرمجة تغطي عدد من الحاجيات الملحة للسكان في عدد من القطاعات الاجتماعية والرياضية والبنية التحتية.

مصطفى الزياخ : ثمن في مداخلته المجالات التي شملتها البرمجة والتي همت قطاعات هامة تعالج تطلعات الساكنة على العديد من الواجهات كتدعيم البنية التحتية ، والمجال الاجتماعي والرياضي .معتبرا ان هذه البرمجة صائبة وناجعة ومتمنيا ان يتم برمجة مشاريع أخرى في هذا الاتجاه.

سعيد خيرون : أشار في مداخلته إلى ان هناك مرسوم جديد يهم برمجة الاعتمادات الملغاة المتعلقة بميزانية الجماعات الترابية على مستوى الجهات والعمالات والجماعات وانه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة.

السيد الرئيس : أوضح في مداخلته إلى أن المبالغ المحصل عليها والتي تم برمجتها هي مجموع المبالغ المحصل عليها فيما تبقى من عدد من الصفقات ، وان البرمجة تمت طبقا للقانون والمساطر الجاري بها العمل ، وان القطاعات التي شملتها البرمجة تهم مجالات متعددة لمعالجة الخصائص الذي تعرفه المدينة على عدد من المستويات.موضحا كذلك من جهة أخرى ان هذه البرمجة المتعلقة بالاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز تختلف عن البرمجة التي تمت في الدورة السابقة.

وبعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بإجماع الأعضاء الحاضرون

برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز

تعريف الفصل	المبلغ المبرمج
تهيئة طرقات المدينة	1.300.000,00
انشاء ملاعب رياضية	1.166.541,74
اقتناء درجات نارية	80.000,00
تغطية ساحة الفلاح بسوق الجملة بغطاء معدني	1.000.000,00
المجموع	3.546.541,74

مقرر عدد 1431/183 بتاريخ: 2 ماي 2019

النقطة المتعلقة برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز
إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي
2019 بتاريخ 2019/05/02.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 26

عدد الأصوات المعبر عنها: 26

عدد الأعضاء الموافقين: 26

وهم السادة :

محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - عبد الله أمباركي -
سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطن - محمد
الدامون - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - أحمد بكور -
عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - أحمد اعويج -
مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة برمجة
الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز

المبلغ المبرمج	تعريف الفصل
1.300.000,00	تهيئة طرق المدينة
1.166.541,74	انشاء ملاعب رياضية
80.000,00	اقتناء درجات نارية
1.00.000,00	تغطية ساحة الفلاح بسوق الجملة بقطاع معدني
3.546.541,74	المجموع

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الخامسة

المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

في مستهل دراسة هذه النقطة اقترح السيد الرئيس تغير ترتيب نقط جدول الأعمال وذلك بتقديم النقطة الخامسة على النقطة الثالثة إعمالاً للمادة 26 من النظام الداخلي فوافق المجلس بالإجماع. وإعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالإجماع على دراسة النقطة خلال الجلسة.

بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من تلاوة تقرير هذه الأخيرة.

محمد الدامون :

بدعوة من نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

5. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

6. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

7. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.

8. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

9. المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- حسن صيكونك : نائب الرئيس

- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح

- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية

- محسن الحراق الفلانصي: رئيس مصلحة الصفقات

- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلييتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

5. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

ونظرا لعدم التوصل بمحضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين بالقصر الكبير، فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس انتهى.

بعد ذلك انتقل السيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة تقرير محضر اللجنة الإدارية للخبرة لتقويم البقعة الأرضية المراد اقتنائها من طرف جماعة القصر الكبير. يوم الخميس خمسة وعشرون أبريل ألفين وتسعة عشر على الساعة الحادية عشر صباحا ، اجتمعت بمقر الباشوية القصر الكبير ، اللجنة الإدارية للخبرة المكونة من السادة :

- كريم انزلي : باشا مدينة القصر الكبير بالنيابة رئيسا

- مصطفى الزياخ : نائب رئيس المجلس الجماعي بالقصر الكبير

- حسن عتو: عن مكتب التسجيل والتنبر بالقصر الكبير

- بومكوسي معمرو : مندوب أملاك الدولة بالعرائش
- عربان محمد امين : عن قسم الاشغال بجماعة القصر الكبير
- المختار الاشهب : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن يعيش : رئيس قسم التعمير والشؤون التقنية بالباشوية
- رشيد الخطابي : عن قسم التعمير بعمالة العرائش
- رشيد تكيطو : عن مندوبية أملاك الدولة بالعرائش
- جلول الضحاك : عن المركز الثقافي بالعرائش

وذلك قصد تحديد قيمة القطعة الأرضية التجارية الواقعة بمحاذاة سور الموحدين والبالغة مساحتها 1090 متر مربع ذات الرسم العقاري 36/29031 والتي تعود ملكيتها لشركة سكن العزيز ، المراد اقتنائها من طرف جماعة القصر الكبير لتخصيصها كساحة عمومية بجوار سور الموحدين

التقييم

وبعد دراسة شاملة ومناقشة مستوى الأسعار المتداولة في السوق العقارية المحلية ، والهدف المراد تخصيص هذه القطعة الأرضية له ، ارتأت اللجنة تحديد القيمة التجارية في مبلغ أولي حدد في 3.000.000 درهم (2752.3 للمتر المربع)

-انتهى-

بعد ذلك فتح السيد رئيس المجلس باب المداخلات.

سعيد خيرون : تساءل بخصوص المبلغ الوارد في محضر اللجنة الادراية المحدد في 3.000.000 درهم هل هو مبلغ تقويم الأرض أم هو مبلغ الأسعار المتداولة في السوق العقارية المحلية.

السيد الرئيس : أوضح في معرض جوابه ان رئاسة المجلس الجماعي لديها كافة الثقة في اللجنة الادراية للخبرة المكلفة بالتقويم التي يرأسها السيد باشا المدينة والمشكلة بعدد من القطاعات بقوة القانون وان اللجنة لديها معايير قصد التقويم علما ان كل بقعة أرضية لديها قيمتها المالية بحكم الموقع والقيمة التجارية. وكل من يطعن في قرار اللجنة من حقه اللجوء للمحكمة وفق المساطر القانونية الجاري بها العمل.

يونس شقور : تساءل بخصوص عملية تحديد الأسعار ومدى دقتها وعدالتها مبرزا كيف تم تحديد مبلغ 150 درهم للمتر المربع لقطعة السلاطين ومبلغ قطعة سور الموحدين في مبلغ 2752.3 درهم للمتر المربع. داعيا إلى تحقيق الإنصاف في هذا المجال.

مصطفى الزياخ : في بداية تدخله تقدم بالشكر الجزيل لفعاليات المجتمع المدني التي دعت الى اقتناء القطعة ولصاحب البقعة الذي تفاعل ايجابيا مع مطالب الساكنة كم نوه بعملية اللجنة الادراية المكلفة بالتقويم التي تعمل طبقا للقانون ، مشيرا كذلك إلى أن تحديد الاثمنة يتم

وفق معايير موضوعية ومنصفة وان لكل قطعة أرضية قيمتها التجارية بناء على ما هو متداول في السوق العقارية المحلية.

عبد السلام البياتي : في مستهل تدخله ذكر بالتعليمات الملكية السامية الداعية إلى أن تكون عمليات نزع الملكية منصفة وعادلة تراعي حقوق أصحاب الملك الأصلي . مشيراً إلى أن القطعة الأرضية المجاورة للصور الموحد لها قيمة أثرية تساهم في ارتفاع قيمتها التجارية مؤكداً على ضرورة إنصاف كافة أصحاب القطع الأرضية موضوع نزع الملكية.

رشيد صبار : بدوره قدم شكره إلى فعاليات المجتمع المدني وسعيهم إلى تثمين الموروث التاريخي و الحضاري للمدينة وكذا التفاعل الإيجابي لصاحب القطعة الأرضية الذي قدم تنازلات هامة في هذا الموضوع وحرص المجلس الجماعي على الاستجابة لتطلعات الساكنة ، كما أكد أن له كامل الثقة في اللجنة الكلفة بالتقويم واعمالها لكل قيم العدالة والأنصاف.

السيد الرئيس : أوضح ان لكل قطعة أرضية قيمتها التجارية ، مشيراً إلى أن القطعة المتواجدة بمنطقة السلايين توجد وراء مقبرة الرحمة وتحتوي على أربع هكتارات وتستعمل حالياً في الزراعة . وسوف تخصص مستقبلاً كمناطق للمهن المزرعية ومحجز بلدي وسوق للمتلاشيات.. كما أشار السيد الرئيس إلى أنه في ولاية المجلس السابق تم انتزاع قطعتين أرضيتين في ملك ورثة بلقصري والبقالي بمبلغ 200 درهم وقضت المحكمة بعد طعن أصحاب الملك لفائدتهم بتعديل المبلغ وكون المجلس الحالي تحمل تبعات ذلك. داعياً إلى عدم المزايدة في هذا الموضوع والعمل بكل جدية لما فيه خير المدينة وتطورها مرحباً بالنقد الموضوعي والبناء ، علماً ان المبلغ المحدد لقطعة الموحدين قرره اللجنة ومن يريد الاعتراض على الاثمنة المحددة يمكنه اللجوء الى المحكمة . وان التدبير الحالي للمجلس يخضع للشفافية وتكريس قيم التواصل . كما أشار السيد الرئيس إلى أن المجلس بصدد تنزيل مضامين اتفاقية تثمين الموروث الحضاري لمدينة القصر الكبير الذي يضم العديد من القطاعات الوزارية ..وسعي المجلس لتقديم حصيلته قريباً بكل شفافية وموضوعية..

السعيد القزدار : أوضح في مداخلته ان هذه البقعة الأرضية محفظة ومسجلة ، وان قيمتها التجارية مرتفعة وانه اذا قبل صاحب الملك بالثمن الذي حددته اللجنة الادارية للتقويم سوف يكون المجلس محظوظا .

احمد بكور : في بداية تدخله قدم شكره للجمعية التي دعت إلى المحافظة على التراث الحضاري للمدينة ، مشيراً بدوره إلى أن عملية تقويم الأرض تخضع لضوابط قانونية وموضوعية ولجنة محددة بالقانون..وكون صاحب البقعة ما كان ليوافق على عملية الاقتناء لولا تفاعله الإيجابي مع ملتزمات المجلس القوية في هذا الشأن رغم انه من الناحية التجارية يعتبر خاسراً. داعياً في نفس السياق الى احترام حقوق كل ملاك الأراضي المعرضين لنزع الملكية وإنصافهم التام كما دعا الى ذلك صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله

يونس شقور : أوضح في تدخله انه ليس ضد المبلغ المحدد لاقتناء القطعة المجاورة لسور الموحدين ، لكنه يطالب بالمساواة واعمال مبدأ الإنصاف على جميع الأراضي التي شملتها عملية نزع الملكية . وعلى اللجنة الادارية المكلفة بالتقويم ان تراعي الظروف الاجتماعية لأصحاب القطع الأرضية وصيانة حقوقهم كاملة بدون حيف او تمييز.

رشيد صبار : أشار في تدخله الى ان لجنة التقويم رغم ان السيد الباشا هو من يترأسها الا ان ممثلي املاك الدولة والضرائب هم المؤثرين الحقيقيين بحكم ان لهم المعطيات القانونية والحقيقية والمالية حول الاسعار المتداولة في السوق العقارية . مجددا شكره للجمعيات (06 جمعيات) التي تقدمت بالعرائض والتجاوب الايجابي للمجلس معهم لما فيه خير الساكنة.

حسن الحسناوي : بدوره عبر عن شكره للجمعيات التي تقدمت بالعريضة وتجاوب المجلس معها كما ان المجلس قام بالتواصل مع صاحب القطعة الأرضية وعبر عن موافقته على عملية الاقتناء . علما ان هذه البقعة محفوظة ومجهزة عكس ارض السلاطين التي تصل مساحتها أربعة هكتارات والتي تحتاج الى التهيئة والتجهيز وبالتالي فان قيمتها ستكون منخفضة . مشيرا الى ان المجلس الحالي بذل جهود كبيرة من اجل تثمين السور الموحدى واقتناء البقعة الأرضية المجاورة له حفاظا على الذاكرة التاريخية للمدينة عكس المجالس السابقة التي لم تهتم بالسور الموحدى . وبالرجوع الى عملية الاقتناء تمت الإشارة الى أن صاحب البقعة الأرضية لا يسعى الى الربح وقد أدلى للمجلس بوثيقة الشراء الأصلية وانه مستعد للتفاعل الايجابي مع المجلس خدمة للمدينة.

مصطفى الزباخ : أشار الى أن تواجد ممثل المجلس الجماعي في تشكيلة اللجنة الإدارية للخبرة طبقا للقانون وبهدف الدفاع عن المصلحة العامة وحقوق الساكنة . وان المعايير المعتمدة من قبل اللجنة تستند على مبادئ المساواة والإنصاف والموضوعية . ويكون ممثلي مكتب التسجيل والتبليغ والأموال المخزنية هم من لديهم الخبرة والمعطيات بخصوص الأسعار المتداولة في سوق العقار والتي تم تسجيلها لدى مصلحة الضرائب . ومن المعروف بان لكل قطعة أرضية قيمتها المالية بحكم الموقع وغيرها من المعطيات الموضوعية ولا يمكن تعميم نفس الثمن على جميع القطع الأرضية بالمدينة

بعد ذلك طرح السيد رئيس المجلس النقطة على التصويت فصودق عليها باجماع الأعضاء الحاضرين

النقطة المتعلقة المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 25

عدد الأصوات المعبر عنها: 25

عدد الأعضاء الموافقين: 25

وهم السادة :

محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطت - محمد الدامون - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - خالد المودن - يونس شقور - احمد اعويج - مصطفى التمساني - عبد المجيد أمين - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة الثالثة

03- المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة وغرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من أجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير.

في بداية النقطة أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاوة محضر اللجنة حيث ناب عنه السيد محمد الدامون.

محمد الدامون

في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر ماي 2019 للمجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير، عقدت لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية اجتماعا لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، خصص لدراسة النقطة 3 بجدول الأعمال والمتعلقة بـ:

3- المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة وغرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من أجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير.

ترأس الاجتماع السيد محمد المجذوب رئيس اللجنة وحضره من الموظفين الجماعيين:
السيد عبد السلام الأشقم : مدير المصالح
السيد عبد الرحمان الحججي: رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية
السيد يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي.

طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة الثانية والنصف زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، تحت رئاسة السيد محمد المجذوب رئيس اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة السادة:

- حسن صيكوك : عضو اللجنة
- سعيد القزدار : عضو اللجنة
- كما حضره من أعضاء المجلس الجماعي بصفة استشارية:
 - السيد محمد الزهري عضو مستشار.
 - السيد رشيد صبار كاتب المجلس.
 - ومن الموظفين الجماعيين السادة:
 - عبد السلام الأشقم مدير المصالح.
 - عبد الرحمان الحججي رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.
 - يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة الحاضرين و شكرهم على تلبيةهم الدعوة وذكر بأن اجتماع اليوم يأتي لدراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين الجماعة وغرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من أجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير.

مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية تتماشى مع أهداف وتوجهات المجلس الرامية إلى دعم وإنعاش قطاع الصناعة التقليدية على صعيد الجماعة من خلال تشمين الصناعة التقليدية والمهارات المتوارثة في القطاع ودعم تسويق المنتجات اليدوية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

وبعدها أعطى الكلمة للسادة الحضور قصد الإدلاء برأيهم وفتح باب المداخلات:

السيد حسن صيكونك: أبرز السيد المتدخل أن تنظيم مثل هذه المعارض يعطي قيمة مضافة لهذا النوع من المهن والحرف التقليدية حيث تمكن الزوار من اكتشاف مهارة الصانع المغربي والمؤهلات التي تزخر بها الصناعة التقليدية وكذلك الاطلاع إلى جوانب من الاقتصاد التضامني.

السيد رشيد صبار: طالب السيد المتدخل بضرورة مد أعضاء اللجنة بلائحة الشركاء ومساهماتهم وكذا الكلفة المالية لإنجاز هذا المشروع أي المعرض وبضرورة استدعاء ممثل الغرفة للدورة لتنوير أعضاء المجلس بكل ما يتعلق بتنظيم معرض الصناعة التقليدية المزمع تنظيمه بتراب الجماعة.

السيد سعيد القزدار: تساءل بدوره عن تحديد الفترة الزمنية المحتملة لتنظيم المعرض وأنه في غياب من يمثل حامل المشروع طالب بمراسلة الطرف الآخر لتمثيلية الغرفة للإجابة عن مثل هذه الأسئلة أثناء الدورة.

السيد محمد الزهري: ثمن الاتفاقية واقترح السيد المستشار إعطاء الاهتمام لمثل هذه المعارض التي تشكل فرصة للصانع التقليديين لتسويق إبداعاتهم ومنتجاتهم الحرفية .

• وفي الأخير أوصت اللجنة بإحالة النقطة على المجلس .

- انتهى-



"مشروع اتفاقية شراكة "

بين

جماعة القصر الكبير

و

غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

من أجل

دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية

بجماعة القصر الكبير

برسم سنة 2019

الديباجة

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وبناء على الاختصاصات الموكولة للجماعات ضمن القانون التنظيمي 113.14 بشأن وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر والهشاشة في المجالين الحضري والقروي.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.11.89 الصادر في 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية.
- و بناء على مقرر المجلس عدد 1433/185 المتخذ في إطار الدورة العادية لشهر ماي 2019 القاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية.
- وتبعا لتوجهات جماعة القصر الكبير الرامية إلى دعم وإنعاش قطاع الصناعة التقليدية على صعيد الجماعة بهدف تحقيق تنمية مندمجة للقطاعات التي من شأنها إقرار تنمية سوسيو - اقتصادية وسوسيو - مجالية.
- وبالنظر إلى الأهمية التي يلعبها قطاع الصناعة التقليدية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي بمدينة القصر الكبير على مستوى الإنتاج والتسويق والتشغيل وخلق أنشطة مدرة للدخل وتشجيع العنصر النسوي في إطار مقارنة النوع خاصة بالأحياء المتميزة بالهشاشة لإخراج الصانعة والصانع التقليدي من عزلته للمساهمة في التنمية.
- وإيماننا من الطرفين بضرورة العمل التشاركي من أجل النهوض بقطاع الصناعة التقليدية وأوضاع الصناع التقليديين ومقاولاتهم وهيئاتهم الحرفية للمشاركة في التنمية المتوازنة والمستدامة.

جماعة القصر الكبير ممثلة في شخص رئيسها والمشار إليه فيما بعد برئيس جماعة القصر الكبير من جهة،

و

غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة ممثلة في شخص رئيسها والمشار إليه بعده برئيس غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة، من جهة ثانية،

يتفقان على ما يلي

المادة الأولى : موضوع الاتفاقية

يسعى الطرفان المعنيان إلى إقامة شراكة من أجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بمدينة القصر الكبير

المادة الثانية : أهداف الاتفاقية

تهدف هاته الاتفاقية إلى دعم غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة، ومساعدتها على تنظيم معارض للصناعة التقليدية بمدينة القصر الكبير.

المادة الثالثة : التزامات جماعة القصر الكبير

تتعهد جماعة القصر الكبير بالمساهمة في تغطية جزء من نفقات معارض للصناعة التقليدية المنظمة من طرف الغرفة بمدينة القصر الكبير، وترصد لهذا الغرض اعتمادا قدره مائتي ألف درهم (200 000,00 درهم).

تحول الاعتمادات السالفة الذكر إلى حساب غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة المفتوح

بالخزينة العامة للمملكة بمدينة طنجة تحت رقم 310 640 101 702 470 176 330 125

المادة الرابعة : التزامات غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

تلتزم غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة بصرف الاعتمادات السالفة الذكر في :

• وضع اسم وشارة جماعة القصر الكبير بالملصقات والمنشورات والمطويات وشواهد مشاركة الحرفيين بالمعرض الذي سينظم في إطار اتفاقية الشراكة هاته.

المادة الخامسة : التقرير المالي

تلتزم غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة بموافاة جماعة القصر الكبير بالتقرير المالي عن صرف الإعتمادات المحولة إليها.

المادة السادسة : تسوية الخلافات

تتم تسوية الخلافات التي قد تطرأ حول تأويل وتنفيذ بعض مقتضيات هذه الاتفاقية عن طريق التراضي.

المادة السابعة : مدة الاتفاقية

تخضع هذه الاتفاقية للمصادقة من طرف هياكل جماعة القصر الكبير وهياكل غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ فور توقيعها. ويستمر مفعولها خلال سنة 2019.

المادة الثامنة : تعديل الاتفاقية

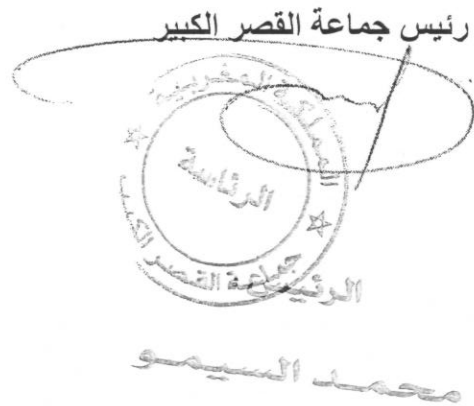
يمكن مراجعة بعض مقتضيات هذه الاتفاقية بالتراضي بين الأطراف، وتدون التعديلات في ملاحق تلحق بها.

المادة التاسعة : فسخ الاتفاقية

يمكن فسخ هذه الاتفاقية وإنهاء العمل بها بناء على رغبة أحد الطرفين. وفي هذه الحالة، يجب إشعار الطرف الأول للآخر بواسطة بريد مضمون داخل أجل شهر. وتفسخ الاتفاقية بصفة تلقائية مع الحفاظ على حقوق الطرفين المتعاقدين.

التوقيعات

رئيس غرفة الصناعة التقليدية
لجهة طنجة تطوان الحسيمة

رئيس جماعة القصر الكبير

محمد السيمو

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات.

سعيد القزدار : التمس إعطاء الكلمة للسيد احمد بكور بصفته نائب رئيس غرفة الصناعة التقليدية لتنوير المجلس حول الاتفاقية من اجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير.

رشيد صبار : أوضح في ملتسمه إلى ان هناك حالة التنافي في وضعية السيد احمد بكور بسبب عضويته في المجلس ونيابته عن رئيس الغرفة وبالتالي لا يمكن ان يقدم عرضا بصفته نائبا لرئيس الغرفة.

احمد بكور : أوضح للمجلس انه متشبت بصفته كنائب لرئيس الغرفة الصناعة التقليدية بجهة طنجة تطوان الحسيمة

خالد المودن : ثمن في بداية تدخله إقامة معرض للصناعة التقليدية بمدينة القصر الكبير اعتبارا لحاجة المدينة الى مثل هذه الفعاليات التي تساهم في إعطاء رواج تجاري للمدينة وانعكاساته الايجابية على قطاع الصناعة التقليدية .مطالباً بتحديد نسبة معينة من مساحة فضاء المعرض لصناع مدينة القصر الكبير قصد التعريف بمنتجاتهم.

حسن الحسنوي : أوضح في مستهل تدخله كون المجلس الجماعي له الشرف ان يضم في عضويته نائب رئيس الغرفة ، مشيراً كذلك إلى أن الغرفة نظمت في السنة المنصرمة معرضاً بمدينة العرائش ولا يعقل الا ينظم معرضاً بمدينة القصر الكبير سيما وان مدينة القصر الكبير تزخر بطاقات متنوعة في ميدان الصناعة التقليدية ، كما ان احتضان المدينة للمعرض سيعود بالنفع العميم على الصناع والحرفيين بالمدينة و ثمن مقترح تخصيص جناح خاص لصناع المدينة مع اختيار التوقيت المناسب لتنظيم المعرض.

السيد الرئيس : أوضح بدوره أهمية إقامة المعرض بمدينة القصر الكبير وان هناك عدد من المجالس الإقليمية .تدعم معرض الصناعة التقليدية الذي سيقام برسم هذه السنة علما ان الاتفاقية لم تتضمن باقي الأطراف المشاركة في دعم وتنظيم المعرض. علما ان المجلس بكل مكوناته ملتزم بمضمون الاتفاقية المطروحة في هذه النقطة .معتبراً من جهة أخرى انه من الضروري ان يضم المعرض مختلف المناطق من ربوع المملكة حتى تتحقق الغاية منه لإبراز مختلف المهن والحرف التقليدية بتنوعها وتعددتها من مختلف ربوع الوطن.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فصودق عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من اجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من اجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 22

عدد الأصوات المعبر عنها: 22

عدد الأعضاء الموافقين: 22

وهم السادة :

محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة -
إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلو طت - محمد الدامون - عبد
الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد
بوفنار - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التمساني - عبد المجيد أمين - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و غرفة الصناعة التقليدية لجهة طنجة تطوان الحسيمة من اجل دعم فعاليات معارض الصناعة التقليدية بجماعة القصر الكبير

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة الرابعة

04. المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة.

في مستهل النقطة غادر السيد رئيس المجلس القاعة رفقة السيد باشا المدينة لارتباطات ادارية لينوب عنهما كل من السيدين حسن الحسناوي النائب الاول للرئيس والسيد سعيد الدريالي رئيس المدائرة الحضرية المينة السيد الرئيس بالنيابة

في بداية النقطة أعطى السيد رئيس المجلس بالنيابة الكلمة لنائب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة لتلاوة تقرير اللجنة.

محمد الزهري:

بدعوة من رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر ماي 2019 للمجلس الجماعي. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الثلاثاء 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة ب:

4. المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة

10. المصادقة على نزع ملكية قطعة ارضية من اجل احداث مرافق ادارية بجوار تجزئة وادي المخازن وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الطيب الشاوي رئيس اللجنة وحضره من الأعضاء السادة:

- محمد الزهري : نائب رئيس اللجنة.
- وحضره من الموظفين كل :
- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح
- يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- يوسف الغرافي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية.

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 26 مارس 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة ، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الزهري نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- سعيدة بوعشة .. عضو اللجنة.
- وبصفة استشارية السادة
- إلهام الركاع . نائبة الرئيس.
- سعيد القزدار .. عضو مستشار.
- يونس شقور : عضو مستشار

و من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم :مدير المصالح.
- يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- يوسف الغرافي .. عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية.

وقد افتتح نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب و الشكر للسادة الحاضرين على تلييتهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لمدايسة النقطة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة ب: 4- المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة.

في بداية هذه النقطة تفضل السيد نائب رئيس اللجنة بإعطاء الكلمة للسيد مدير المصالح من أجل تقديم معطيات بخصوص هذه النقطة حيث أوضح السيد مدير لمصالح ان هذه النقطة المقترحة تهدف لمعالجة عدد من الإشكالات التي تعاني منها الساكنة بخصوص عدم وجود عناوين دقيقة ومحددة لعدد من الأحياء في ضل تنامي هذه الأخيرة وضرورة إيجاد حلول ناجعة لهذا الوضع .بعد ذلك تدخل أعضاء اللجنة الذين أبرزوا بدورهم أهمية إيجاد عناوين دقيقة لعدد من الأحياء المعنية مسجلين غياب أرضية ودراسة متكاملة للموضوع .علما ان تغيير اسم الحي سوف لن يفي بالغرض مادام ان الأساس هو تسمية كل أجزاء الحي من ازقة وشوارع بشكل علمي ودقيق خاصة وان تغيير العنوان سوف تكون له تداعيات اقتصادية وإدارية وقانونية مؤكدين على أهمية إيجاد أرضية تقنية ودراسة شاملة للموضوع مع الإشارة الى انه بمناسبة عملية إعادة هيكلة عدد من الاحياء التي تتم بتنسيق مع الوكالة الحضرية يمكن ان تتم عملية تسمية بعض الإحياء وإعطاء عناوين محددة لها . بعد ذلك أوصت اللجنة ب تأجيل هذه النقطة إلى دورة لاحقة الى حين وضع دراسة تقنية كاملة حول هذه الأحياء المعنية بالتسمية وإعادة التسمية .. انتهى.

السيد رئيس المجلس بالنيابة

في مستهل النقطة ذكر السيد الرئيس بالنيابة انه بمناسبة إعداد تصميم التهيئة بالمدينة وكذا مشروع إعادة هيكلة بعض الأحياء سيتم إعداد دراسة تقنية شاملة حول الأحياء المعنية بالتسمية وإعادة التسمية كما ورد ذلك في تقرير اللجنة وبالتالي تمت التوصية للمجلس بتأجيل هذه النقطة إلى دورة لاحقة . بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على المصادقة فصودق بالإجماع على توصية اللجنة بتأجيل هذه النقطة إلى دورة لاحقة .

مقرر عدد 1434/186 بتاريخ: 2 ماي 2019
04. المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 20

عدد الأصوات المعبر عنها: 20

عدد الأعضاء الموافقين: 20

وهم السادة :

- حسن الحسنوي - مصطفى الزياخ - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشتة - إلهام ركع - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطت - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي -
محمد الزهري - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - خالد المودن - يونس شقور -
مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على تسمية و
إعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة بتأجيلها إلى دورة لاحقة.

كاتب المجلس

رئيس الجلسة

رشيد صبار

حسن الحسنوي
رئيسة
الجماعة القصرية

النقطة السادسة

06- المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الارضية المتواجدة ببلاد الهواري من أجل احداث ملعب القرب.

إعمالا للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس بالنيابة مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالإجماع على دراسة النقطة خلال الجلسة. بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من أجل تلاوة تقرير هذه الأخيرة.

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب:

2. برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

5- المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

6- المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

7- المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.

8- المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

9- المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- حسن صيكوك : نائب الرئيس

- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح

- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية

- محسن الحراق الفلانصي: رئيس مصلحة الصفقات

- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

6- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

نظرا لعدم التوصل بمحضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري القصر الكبير، فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس.

بعد ذلك انتقل السيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة تقرير محضر اللجنة الإدارية للخبرة لتقويم القطعة الأرضية لبلاد الهواري .

يوم الخميس خمسة وعشرون ابريل ألفين وتسعة عشر على الساعة الحادية عشر صباحا ، اجتمعت بمقر الباشوية القصر الكبير ، اللجنة الإدارية للخبرة المكونة من السادة :

- كريم انزلي : باشا مدينة القصر الكبير بالنيابة رئيسا

- مصطفى الزياخ : نائب رئيس المجلس الجماعي بالقصر الكبير
- حسن عتو: عن مكتب التسجيل والتنبر بالقصر الكبير
- بومكوسي معمرو : مندوب أملاك الدولة بالعرائش
- عريان محمد امين : عن قسم الاشغال بجماعة القصر الكبير
- المختار الاشهب : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن يعيش : رئيس قسم التعمير والشؤون التقنية بالباشوية
- رشيد الخطابي: عن قسم التعمير بعمالة العرائش
- رشيد تكيطو : عن مندوبية املاك الدولة بالعرائش

وذلك قصد تحديد قيمة التجارية للقطعة الارضية الواقعة ببلاد الهواري مساحتها الاجمالية 9901.90 متر مربع ذات الرسم العقاري 36/28393 التي تعود ملكيتها للخواص التقييم

بعد الاطلاع على التصاميم الطبوغرافية للقطعة الارضية المذكورة والهدف الاجتماعي المراد نزع ملكيتها من أجله اتفق اعضاء اللجنة على تحديد ثمن الاقتناء في 200 درهم للمتر المربع ليكون المبلغ الاجمالي هو : $9901.9 * 200 = 1.980.380$ درهم
-انتهى-

في مستهل النقطة قام السيد الرئيس بالنيابة بتقديم توضيحات بخصوصها مشيرا إلى أن إدراج النقطة يأتي لمعالجة الخصاص المتعلق بالمنشآت الرياضية خاصة إحداث ملاعب القرب ومن ضمنها مشروع إحداث ملاعب ببلاد الهواري لتستفيد منه الساكنة المجاورة لهذه المنطقة.

علما ان المجلس وفي إطار تدخلاته على المستوى دعم القطاع الرياضي حصلت الجماعة من الجامعة الملكية لكرة القدم على خمسة آلاف متر مربع من العشب الصناعي سيخصص لتهيئة ملاعب القرب بالمدينة.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المداخلات.

عبد المجيد امين : أشار في تدخله الى ان قرارات اللجنة الادارية للتقويم ليست مقدسة وبالتالي فهي قابلة للمناقشة وابداء رأي المجلس بخصوصها لان الأمر يتعلق بالتقديرات المالية وبالتالي اقترح الرفع من قيمة المبلغ المحدد لتقويم البقعة الأرضية إنصافا لأصحاب الأرض.

يونس شقور: أشار إلى انه لا يوجد حاليا وفي الوقت الراهن ارض قيمتها المالية 200 درهم للمتر المربع مطالبا من اللجنة الإدارية للتقويم ان تراجع قراراتها وتحدد اثمنا معقولة ومنصفة، مشيرا

إلى أن بعض ملاعب القرب يتم استغلالها بمقابل مادي . مؤكدا مرة أخرى ان قرارات اللجنة الإدارية للتقويم ليست مقدسة ويجب مراجعة قراراتها.

مصطفى الزياخ: استهل تدخله بكون اعمال المجلس ودوراته مؤطرة بالقانون ويجب احترام حق السادة الأعضاء في التدخل بكل حرية طبقا للقانون. وبخصوص موضوع النقطة ابرز السيد النائب هذه النقطة وما يليها من النقط سوف تخضع لنفس المنهجية في التعاطي. لان القانون حدد عمل اللجنة الادراية للخبرة التي اعطاها حق تقويم الارض استنادا الى معطيات موضوعية تستند على قاعدة احترام اخر سعر مرجعي مع اعتماد مجموعة من القوانين الجري بها العمل في هذا الاطار وكذا التوجيهات الملكية السامية التي تحت على احترام القانون وصيانة الحقوق . وبالتالي فعمل اللجنة مقيد بهذه الضوابط ولا مجال لأي اجتهادات ذاتية.

خالد المودن: ابرز السيد المستشار في تدخله الى ان عملية اقتناء الأراضي او نزعها لفائدة الجماعة يثير عدد من الاشكالات ، مع الإشارة إلى ان القانون عندما طرح عرض أعمال اللجنة الادراية للخبرة على أنظار المجلس فذلك من اجل المناقشة والتداول وبالتالي فطالب برفع الثمن الوارد في قرار اللجنة من اجل إقرار مبدأ المساواة والإنصاف لفائدة جميع المواطنين الذين تشملهم عملية نزع الملكية او مسطرة الاقتناء.

السيد الرئيس بالنيابة : في بداية رده أوضح السيد الرئيس بالنيابة ان ملاعب القرب يتم استغلالها بالمجان وان دور الجمعيات المشرفة عليها يندرج فقط في إطار الإشراف والتنظيم فقط مع التأكيد على مجانية استغلال تلك الفضاءات الرياضية التي هي مفتوحة لفائدة الساكنة .وبخصوص قرارات اللجنة الإدارية للخبرة فهي محترمة ومحددة بالقانون .علما ان مسطرة امتلاك الأراضي يتم اما عبر التراضي او الاقتناء او نزع الملكية وفق الحالات وإتباع المساطر الجاري بها العمل ومن يعترض على مقررات المجلس من حقه اللجوء للقضاء طبقا للقانون .علما ان أصحاب أرض الهواري موافقون على المبلغ الذي حددته اللجنة الادراية للخبرة .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على التصويت فصودق عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها

النقطة المتعلقة المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية المتواجدة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.
إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية المتواجدة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.
وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 20

عدد الأصوات المعبر عنها: 20

عدد الأعضاء الموافقين: 15

وهم السادة :

- حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشتا - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلو طت - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار

عدد الأعضاء الراضين : 5

- خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التمساني - عبد المجيد أمين - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية المتواجدة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس الجلسة

حسن الحسناوي



النقطة السابعة

المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي السلالين

إعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس بالنيابة مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالإجماع على دراسة النقطة خلال الجلسة. بعد ذلك أعطى السيد رئيس المجلس بالنيابة الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من أجل تلاوة تقرير هذه الأخيرة.

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب:

2- برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

5- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

6- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

7- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلالين.

8- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

9- المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة
- كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:
- حسن صيكلوك : نائب الرئيس
- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح
- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية
- محسن الحراق الفلانصي: رئيس مصلحة الصفقات
- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب: 7. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي السلاين

نظرا لعدم التوصل بمحضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري القصر الكبير، فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس.

بعد ذلك انتقل السيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة تقرير محضر اللجنة الإدارية للخبرة لتقويم القطعة الأرضية لبلاد الهواري يوم الخميس خمسة وعشرون إبريل ألفين وتسعة عشر على الساعة الحادية عشر صباحا ، اجتمعت بمقر الباشوية القصر الكبير ، اللجنة الإدارية للخبرة المكونة من السادة :

- كريم انزلي : باشا مدينة القصر الكبير بالنيابة رئيسا
- مصطفى الزباخ : نائب رئيس المجلس الجماعي بالقصر الكبير
- حسن عتو: عن مكتب التسجيل والتبر بالقصر الكبير
- بومكوسي معمرو: مندوب أملاك الدولة بالعرائش
- عريان محمد امين : عن قسم الاشغال بجماعة القصر الكبير

- المختار الاشهب : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن يعيش : رئيس قسم التعمير والشؤون التقنية بالباشوية
- رشيد الخطابي : عن قسم التعمير بعمالة العرائش
- رشيد تكيطو : عن مندوبية املاك الدولة بالعرائش

وذلك قصد تحديد قيمة التجارية للقطعة الأرضية الواقعة بالسلالين والباغة مساحتها الاجمالية 04 هكتار 69 أ 75 سنيتار في ملكية ورثة السلاوي التقييم

بعد دراسة شاملة ومناقشة مستوى الأسعار المتداولة في السوق العقارية المحلية ، والهدف المراد تخصيص هذه القطعة الارضية له، ارتأت اللجنة تحديد القيمة التجارية في 150 درهم للمتر المربع بمبلغ إجمالي : 150 ل 46975=7.046.250 درهم

-انتهى-

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المداخلات

عبد المجيد أمين : تساءل عن تدير هذه الأراضي موضوع نزاع الملكية من طرف المجلس ومبادرات المجلس للتواصل مع ملاكي هذه الأراضي للوصول الى حلول توافقية وتطبيق مسطرة الاقتناء بدل اللجوء الى مسطرة نزاع الملكية وما تطرحه من إشكالات عديدة قد تصل الى القضاء.

خالد المودن : ثمن مضمون المداخلات السابقة محبذا اللجوء لمسطرة الاقتناء بدل مسطرة نزاع الملكية. خاصة وان المجلس الحالي طبق هذه المسطرة في العديد من الحالات بدون ان يتم استكمال المسطرة لتلك العقارات رغم انه مر ثلاث سنوات من عمر هذا المجلس.

السيد الرئيس بالنيابة : أوضح في تدخله الى ان المجلس يتواصل مع أصحاب العقارات لمعرفة وضعيتها القانونية وهل هي مثقلة ببعض الرهون وغيرها من المشاكل. وعندما يتم التأكد من ان تلك الاراضي صافية يتم التفاوض مع أصحاب الملك ، قصد امتلاكها من طرف الجماعة لتوطين عدد من المشاريع التي تهم المصلحة العامة ، لكن أحيانا يتم الاصطدام مع بعض الورثة الذين يرفضون تفويتها للجماعة مما يحتم اللجوء الى مسطرة نزاع الملكية التي تعتبر المسطرة القانونية المناسبة والأسلم في هذه الحالات.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على التصويت فصودق عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها

النقطة المتعلقة المصادقة على المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي السلايين.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي السلايين.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 19

عدد الأصوات المعبر عنها: 19

عدد الأعضاء الموافقين: 15

وهم السادة :

- حسن الحسنائي - مصطفى الزباخ - عبد الله اماركي - سعيدة بوعشت - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار

عدد الأعضاء الراضين : 4

- خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين -

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس الجلسة
حسن الحسنائي

النقطة الثامنة

08- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

إعمالا للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس بالنيابة مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصدّق بالإجماع على دراسة النقطة خلال الجلسة. بعد ذلك أعطى السيد رئيس المجلس بالنيابة بالنيابة الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من أجل تلاوة تقرير هذه الأخيرة.

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

2. برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.
5. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.
6. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.
7. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.
8. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.
9. المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- حسن صيكونك : نائب الرئيس

- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح

- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية

- محسن الحراق الفلانصي: رئيس مصلحة الصفقات

- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تليبيتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

7.المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الواقعة بحي السلايين

نظرا لعدم التوصل بمحضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري القصر الكبير، فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس.

بعد ذلك انتقل السيد نائب رئيس اللجنة لتلاوة تقرير محضر اللجنة الإدارية للخبرة لتقويم القطعة الأرضية لبلاد الهواري

يوم الخميس خمسة وعشرون ابريل ألفين وتسعة عشر على الساعة الحادية عشر صباحا ، اجتمعت بمقر الباشوية القصر الكبير ، اللجنة الإدارية للخبرة المكونة من السادة :

- كريم انزلي : باشا مدينة القصر الكبير بالنيابة رئيسا

- مصطفى الزباخ : نائب رئيس المجلس الجماعي بالقصر الكبير

- حسن عتو: عن مكتب التسجيل والتبر بالقصر الكبير

- بومكوسي معمرو : مندوب أملاك الدولة بالعرائش

- عريان محمد امين : عن قسم الاشغال بجماعة القصر الكبير

- المختار الاشهب : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن يعيش : رئيس قسم التعمير والشؤون التقنية بالباشوية
- رشيد الخطابي : عن قسم التعمير بعمالة العرائش
- رشيد تكيطو : عن مندوبية املاك الدولة بالعرائش
- جلول الضحاك : عن المركز الثقافي بالعرائش

وذلك قصد تحديد قيمة البناية المخصصة للمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي ذات الرسم العقاري 36/17695 والبالغة مساحتها 841 متر مربع المراد اقتنائها من طرف الجماعة

التقييم

تعذر اجراء التقويم لكون البناية ملك الدولة مخصص لوزارة الفلاحة ويتوجب رفع التخصيص لامكانية اقتنائها من طرف الجماعة

-انتهى-

السيد الرئيس بالنيابة : أوضح في مداخلته ان هذه البناية توجد ما ييم مقهى بسمتة ومدرسة ابن خلون وتعتبر سكن وظيفي لموظفين تابعين للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي اللوكوس ، وكان يعتقد انها تابعة للمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي لكن بالرجوع الى الرسم العقاري تبين انها تابعة لأملاك الدولة مما يستوجب اتباع الاجراءات القانونية الجاري بها العمل في هذا الاطار وبالتالي تقرر تأجيل هذه النقطة الى حين القيام بالمطلوب .

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المداخلات

مصطفى الزياخ: اوضح الى ان هناك بعض اللبس في صياغة النقطة المتعلقة باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لانه قد يفهم منها ان الامر يتعلق بمقر مؤسسة المكتب في حين ان الامر يتعلق ببناية تابعة للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي .

خالد المودن: طالب بعقد اجتماعات اللجنة الادارية للخبرة المتعلقة بتقويم الاراضي في اجال مناسبة حتى يتمكن المجلس من التوصل بها في الوقت المناسب وعرضها على اللجان قصد دراستها بدل اللجوء الى اعمال المادة 28 من القانون التنظيمي .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على التصويت فصودق عليها باجماع الأعضاء الحاضرين.

النقطة المتعلقة المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 17

عدد الأصوات المعبر عنها: 17

عدد الأعضاء الموافقين: 17

وهم السادة :

- حسن الحسنواي - مصطفى الزياخ - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - أحمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوقنار - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين -

عدد الأعضاء الراضين : لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بتأجيلها إلى دورة لاحقة .

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس الجلسة

حسن الحسنواي



النقطة التاسعة

09 المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

افتتح السيد الرئيس بالنيابة النقطة بإعطاء الكلمة لنائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة محضر اللجنة.

محمد الدامون:

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر ماي 2019. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 15 أبريل 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقاط المتعلقة ب:

2. برمجة الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

5. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء القطعة الأرضية الواقعة بجوار سور الموحدين.

6. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة ببلاد الهواري من أجل إحداث ملعب القرب.

7. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية القطعة الأرضية الواقعة بحي السلايين.

8. المصادقة على محضر اللجنة الادارية للتقييم المتعلق باقتناء بناية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.

9. المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الدامون نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة
- كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:
- حسن صيكلوك : نائب الرئيس
- سعيد القزدار : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح
- عبد النبي الأشهب : رئيس قسم الشؤون المالية
- محسن الحراق الفلانصي: رئيس مصلحة الصفقات
- يوسف الغرافي : مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

9- المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

بعد مناقشة النقطة المتعلقة باقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكة الحديدية قرب محطة الجمعاوي ، و حيث تعذر تحديد المساحة المراد نزع ملكيتها، و حيث أن جماعة القصر الكبير قد اتخذت موقفا في دورة سابقة يقضي بنزع ملكية قطعة أرضية مجاورة للعقار موضوع النقطة أعلاه، فقد أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس .انتهى.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المداخلات

خالد المودن: أوضح ان هذه النقطة تأتي في إطار التزامات المجلس مع المكتب الوطني للسكك الحديدية والقاضية بالتزام الجماعة بتوفير الوعاء العقاري حتى يتمكن المكتب الوطني من إحداث عدد من المنشآت الفنية والقناطر على الممر السككي العابر للمدينة. وفي هذا السياق طالب السيد المستشار بمجرد حصيلته عمل المكتب الوطني في تنزيل مشاريعه اثناء هذه الولاية ملاحظا ان هناك بطئ على هذا المستوى وبالتالي ينبغي الضغط من اجل التسريع في الوفاء

بالتزامات المجلس مع الدعوة كذلك الى ضرورة تهيئة المحيط البيئي المجاور للسكة الحديدية

سعيد القزدار : أشار في تدخله الى ان المجلس سبق وان اتخذ مقرر يقضي بنزع الملكية انطلاقا من محطة القطار في اتجاه محطة الجمعاوي بأولاد أحمد متسائلا هل القطعة موضوع النقطة المطروحة حاليا ، تدخل ضمن تلك الأراضي التي شملها قرار نزع الملكية سابقا.

السيد الرئيس بالنيابة : في توضيحه أبرز بان التأخير في تنزيل بعض المشاريع المتضمنة في الاتفاقية بين المجلس والمكتب الوطني للسكة الحديدية يرجع الى التغييرات التي أدخلت على عدد من المشاريع والمنشآت الفنية ، وبخصوص مشروع القنطرة التي تتواجد قرب محطة الجمعاوي أولاد أحمد أوضحت الدراسات الهندسية ان القنطرة سوف تنزل على بقعة أرضية في ملك الخواص ، مما يلزم الجماعة بالتدخل لتوفير العقار بناء على مضمون الاتفاقية . اما بخصوص القرار السابق لنزع الملكية المشار اليه في تدخل المستشار سعيد القزدار فقد تبين انه يشمل عدد من الدور الوظيفية التابعة للمكتب الوطني للسكة الحديدية مما تعذر تنفيذه. وبالتالي تم نزع قطعة أرضية سابقا. واليوم يتم بقعة أرضية من اجل تنزيل مشروع القنطرة.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على التصويت فصدق عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين

النقطة المتعلقة المصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 17

عدد الأصوات المعبر عنها: 17

عدد الأعضاء الموافقين: 17

وهم السادة :

- حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - احمد بكور - السعيد بوفنار - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين -

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على اقتناء قطعة أرضية من أجل بناء قنطرة السكك الحديدية قرب محطة الجمعاوي

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس الجلسة

حسن الحسناوي



النقطة العاشرة

10- المصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مرافق إدارية بجوار تجزئة وادي المخازن

في بداية النقطة اعطى السيد الرئيس بالنيابة الكلمة لنائب رئيس لجنة التعمير واعداد التربة والبيئة

محمد الزهري

بدعوة من رئيس لجنة التعمير و إعداد التراب و البيئة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر ماي 2019 للمجلس الجماعي. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الثلاثاء 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة ب:

4- المصادقة على تسمية وإعادة تسمية بعض الأحياء بالمدينة

10- المصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مرافق إدارية بجوار تجزئة وادي المخازن وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الطيب الشاوي رئيس اللجنة وحضره من الأعضاء السادة:

- محمد الزهري : نائب رئيس اللجنة.
- وحضره من الموظفين كل :
- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح
- يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- يوسف الغرافي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية.

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الثلاثاء 26 مارس 2019 على الساعة الثانية عشرة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة ، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الزهري نائب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- سعيدة بوعشة .. عضو اللجنة.
- وبصفة استشارية السادة
- إلهام الركاع . نائبة الرئيس.
- سعيد القزدار .. عضو مستشار.

- يونس شقور : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح.

- يوسف التطواني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

- يوسف الغرافي .. عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية.

وقد افتتح نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلييتهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لمدايسة النقطة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة ب: 10. المصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مرافق إدارية بجوار تجزئة وادي المخازن

في بداية هذه النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد مدير المصالح الذي قدم عدد من المعطيات حول العقار المراد نزع ملكيته، وذلك من أجل إحداث مرافق إدارية. وقد أكد السادة الأعضاء الحاضرين على حاجة الجماعة إلى الوعاءات العقارات اللازمة من أجل إحداث المرافق الضرورية التي تفتقر إليها المدينة. مع الإشارة إلى أن القطعة الأرضية محل نزع الملكية تجاور القطعة الأرضية التي حصلت عليها الجماعة بموجب الهبة. وفي الأخير أوصت اللجنة ب:

- المصادقة على نزع ملكية القطعة الأرضية المجاورة لتجزئة وادي المخازن من أجل إحداث مرافق إدارية. انتهى

السيد الرئيس بالنيابة : أوضح في تدخله أن هذه القطعة الأرضية تجاور القطعة الأرضية التي حصلت عليها الجماعة بموجب عقد الهبة التي قبلته الجماعة من أجل إحداث مستوصف صحي لفائدة الساكنة بتلك المنطقة، وارتأى المجلس نزع ملكية القطعة الأرضية المجاورة لتجزئة وادي المخازن من أجل إحداث مرافق إدارية هناك.

بعد ذلك فتح السيد رئيس الجلسة باب المداخلات فلما لم يسجل أي تدخل من طرف السادة الاعضاء طرح النقطة على المصادقة فصودق عليها بإجماع الحاضرين

النقطة المتعلقة المصادقة على نزع ملكية قطعة ارضية من اجل احداث مرافق ادارية بجوار تجزئة وادي المخازن.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بتاريخ 2019/05/02

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع ملكية قطعة ارضية من اجل احداث مرافق ادارية بجوار تجزئة وادي المخازن

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 18

عدد الأصوات المعبر عنها: 18

عدد الأعضاء الموافقين: 18

وهم السادة :

- حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد

صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري -

احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى

التمسماني - عبد المجيد أمين -

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع ملكية قطعة ارضية من اجل احداث مرافق ادارية بجوار تجزئة وادي المخازن

كاتب المجلس

رئيس الجلسة

رشيد صبار

حسن الحسناوي



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة- تطوان - الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير

دورة : عادية
جلسة : علنية

على الساعة 10.30 صباحا من يوم الجمعة 03 ماي 2019 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر ماي 2019 بفتح سجل الحضور وفي تمام الساعة 10:40 صباحا افتتحت الجلسة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم انزالي باشا المدينة ممثلا للسيد عامل الإقليم.

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس: 39
عد الأعضاء المزاولين مهامهم : 39
عدد الأعضاء الحاضرين: 11
عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم: لا أحد

الأعضاء الحاضرون :

السادة :
محمد السيمو
حسن الحسناوي
عبد الله امباركي
رشيد صبار
سعيد القزدار
محمد الدامون
عبد الله بوزيد
السعيد بوفنار
خالد المودن
احمد الخاطب
سعاد برحمت
الصفة داخل المجلس
رئيس المجلس الجماعي
النائب الأول للرئيس
النائب الخامس للرئيس
كاتب المجلس
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار

عدد الأعضاء المتغيين بعذر: 28

[illegible]

عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر : لا احد

عز الدين الشراح

مصطفى الشويته
عبد اللطيف الخديري

وذلك لدراسة جدول الأعمال المحتوي على النقطة التالية

12- الإجابة على الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل السادة أعضاء المجلس الجماعي .

افتتح السيد الرئيس الجلسة بإعطاء الكلمة للسادة الأعضاء لطرح أسئلتهم للرد عليها تباعا حسب مقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والمواد 12 الى 18 من النظام الداخلي .

وفي هذا الإطار تم إعطاء الكلمة للسيد رشيد صبار لطرح السؤال الأول:

رشيده صبار
عضو المجلس الجماعي وكاتب المجلس
جماعة القصر الكبير
إقليم العرائش

2019/03/01
التشريع الإداري

173
2019/03/01
شؤون المجلس
والقانون والسياسة

إلى:

السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع : سؤال كتابي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وبناء على مقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات التي تتيح لأعضاء مجلس الجماعة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس حول كل مسألة تهم مصالح الجماعة.

ونظرا للأهمية التي تحتلها وثائق التعمير في تنظيم المجال، باعتبارها إطارا مرجعيا لعقلنة التدخلات العمرانية، وتشجيع الاستثمار، والاستجابة لتطلعات الفاعلين المحليين، وانتظارات الساكنة.

وحيث أن الجماعة مازالت تفتقر لوثائق التعمير مصادق عليها، الأمر الذي يمس بمصالحها ويعرقل تدبير ملفات الاستثمار الكبرى، ناهيك عن التحكم في كافة المجال الترابي بالجماعة وتحقيق شروط التنمية المستدامة.

يشرفني أن أسألكم السيد الرئيس عن أسباب غياب وثائق التعمير المتعلقة بجماعة القصر الكبير، وعن الإجراءات التي قامت بها الجماعة من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية لهذا الغياب؟

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام، والسلام.

القصر الكبير في : 2019/03/01

امضاء
رشيده صبار

وتتمتع للسؤال وقبل أي يختتم السيد رشيد صبار طرح سؤاله أشار الى وثائق التعمير التي يحددها القانون وهي أربعة : 1- مخطط توجيه التهيئة العمرانية. 2- تصميم التطبيق. 3- قرارات التخطيط. 4- تصميم التهيئة العمرانية

جواب السيد الرئيس : فيما يخص تصميم تهيئة المدينة وتوسيع المدار الحضري وباقي وثائق التعمير. أوضح السيد الرئيس بان المجلس الحالي تحمل ارثا ثقيلا في هذا المجال حيث لا تتوفر المدينة على وثائق التعمير الضرورية . وبالتالي فان المجلس الحالي طرح منذ بدايته تحمل المسؤولية مشروع توسيع المدار الحضري رغم اننا ووجهنا بعدد من التحديات تتجلى كون المدينة محاطة بعدد من المناطق المسقية-الضم والتي يصعب ادخالها الى المدار الحضري ومع ذلك فقد طالب المجلس بضم 700 هكتار وتجاوبت وزارة الفلاحة في حدود 300 هكتار والمجلس مازال يتابع هذا الموضوع. ويطمح الى اضافة مساحة اجمالية تضم 500 هكتار. وفيما يتعلق باعداد تصميم التهيئة الذي يعد من وثائق التعمير الاساسية فقد ندد السيد الرئيس ببعض الجهات المغرضة التي تدعي ان عامل الاقليم قام بنزع اختصاص اعداد تصميم التهيئة من المجلس علما بان هناك تعاونا بين المجلس الجماعي والسلطات الاقليمية ولا يمكن للسيد العامل ان يقوم بنزع أي اختصاص من المجلس لان سيادته حريص على احترام القانون. علما ان مسطرة اعداد تصميم التهيئة واضحة ومحددة بقوة القانون كل في نطاق اختصاصه وبما يخدم مصالح المواطنين وفقا للتوجهات الملكية السامية في هذا الاطار.

تعقيب رشيد صبار : تساءل في بداية تعقيبه الى أي حد يمكن تحديد تصنيف مدينة القصر الكبير هل تنتمي الى للمجال الحضري ام للمجال القروي ، أي أن المدينة لا تتوفر على وثائق التعمير مبرزا الى انه رغم عراقية المدينة وتاريخها المجيد فإنها بدون هوية مادام لا تتوفر على وثائق التعمير التي تعتبر عنصرا ضروريا في مجال التنمية الاقتصادية والعمرانية . مشيرا الى ان الوالي او العامل هو الذي يترأس اللجنة التي تشرف على اعداد وثائق التعمير هي التي تشرف على رئاسة مسطرة اعداد تصميم التهيئة الذي يعد من الوثائق الأساسية للتعمير الى جانب الوكالة الحضرية التي تعتبر سكرتارية اللجنة ولها دور أساسي في هذا المجال الى جانب باقي المتدخلين كرئيس المجلس ورؤساء الغرف المهنية . محملا في نفس السياق المسؤولية للمجالس السابقة التي لم تبادر الى حل هذه المعضلة والسعي لتمكين المدينة من وثائق التعمير الضرورية. وطالب رئاسة المجلس الى التسريع بهذا الملف المهم عبر انجاز وثائق التعمير الضرورية علما انه تم عقد عدد من الاجتماعات في هذا الإطار مع كل مكونات اللجنة التي تسهر على اعداد تصميم التهيئة التي تضم العديد من المتدخلين والفاعلين في شتى المجالات . متمنيا التسريع في هذا العمل لما فيه خير المدينة.

تعقيب السيد الرئيس: أوضح السيد الرئيس ان المجلس يعتمد في تحديد مجاله الحضري على وثيقة صادرة عن الوكالة الحضرية ومصالح وزارة الداخلية في انتظار صدور المرسوم النهائي . ونحن نعمل على اعداد مشروع توسيع المدار الحضري . كما ان المدينة لحد الان لا تتوفر على تصميم التهيئة العمرانية . علما ان المدينة محاطة بسبع جماعات قروية وبالتالي نحن نطالب برفع الحصار على المدينة عبر توسيع المدار الحضري لاننا نعاني من انعدام الوعي العقاري من اجل توطين عدد من المشاريع التنموية .

بعد ذلك تم إعطاء الكلمة للسيد خالد المودن لطرح السؤال الثاني

القصر الكبير في 01 أبريل 2019

مجلس جماعة القصر الكبير
فريق حزب العدالة والتنمية

إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع: سؤال كتابي حول عرض تقارير التدقيق السنوي للعمليات المالية والمحاسبية للجماعة على مجلس الجماعة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

السيد رئيس المجلس الجماعي:

استنادا إلى المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تتيح لأعضاء المجالس المنتخبة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس. وحيث أن المادة 214 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات تنص على أن خضوع العمليات المالية والمحاسبية للجماعة لتدقيق سنوي تجزئه إما:

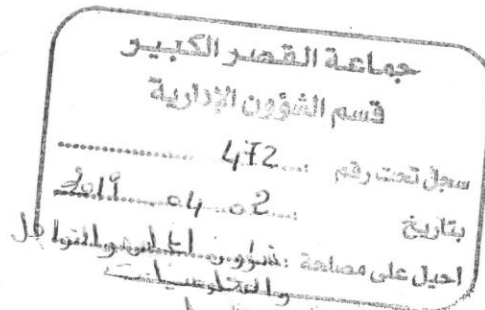
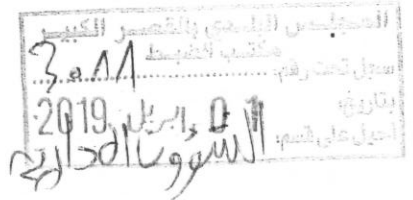
- المفتشية العامة للمالية،
- أو المفتشية العامة للإدارة الترابية؛
- أو بشكل مشترك بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية؛
- أو من قبل هيئة للتدقيق يتم انتداب أحد أعضائها وتحديد صلاحياتها بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة العمومية المكلفة بالداخلية.

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة 214 المشار إليها أعلاه على وجوب قيام الرئيس بتبليغ نسخة من تقرير التدقيق المنجز إلى مجلس الجماعة للتداول فيه دون اتخاذ مقرر.

وبناء على كل ما سبق وبعد مرور 3 سنوات لم نتوصل فيها كأعضاء بمجلس الجماعة منكم بأي تقرير تدقيق، فإننا نسالكم، السيد الرئيس، عن مآل تقارير التدقيق المنجزة بجماعة القصر الكبير، وعن أسباب عدم قيامكم بتبليغ نسخها إلى مجلس الجماعة بالشكل الذي ينص عليه القانون.

الإمضاء:

خالد الموزن، عضو مجلس جماعة مدينة القصر الكبير
عن حزب العدالة والتنمية



جواب السيد الرئيس : أكد في مستهل جوابه إلى انه ينبغي الاعتزاز بهذا المجلس الديمقراطي الشفاف الحداثي علما ان هناك من يفتقد للشجاعة من اجل الاعتراف بذلك . مشيرا الى انه طيلة اثني عشرة سنة لم تطلع المدينة على أي وثيقة من المجلس السابق . علما ان المجلس الحالي ينشر باستمرار عبر وسائل التواصل الالكتروني في اطار تكريس سياسة التواصل والشفافية عددا من الوثائق المهمة لكي يواكب المواطن كل المستجدات ومجمل المشاريع التي تسهر عليها الجماعة في إطار الحكامة وحسن التدبير مشيرا الى ان المجلس لم يتوصل بأي تقرير او نتائج تدقيق انجزته المفتشية العامة لوزارة الداخلية او غيرها. مضيفا كذلك ان المجلس ينشر باستمرار كل الصفقات ومجمل المستجدات المتعلقة بالمشاريع المنجزة بتراب الجماعة ويتم النشر بطريقة استباقية وبكل شجاعة لتكريس سياسة التواصل مع المواطن . ومن حق الجميع الاطلاع على كل المعطيات التي تهم تسيير الشأن المحلي ورئاسة المجلس . والإدارة مستعدة للتجاوب بكل تلقائية مع كل الطلبات المقدمة في هذا السياق. ولن نتراجع على هذه السياسة التواصلية . والمجلس يندد بكل حملات التضليل التي توهم الساكنة بعدد من المغالطات الكاذبة.

تعقيب خالد المودن: أشار الى ان هناك خلط بين نشر الصفقات العمومية ونشر تقارير المجلس الاعلى للحسابات لان القانون التنظيمي ينص على أن يتم انجاز تدقيق سنوي سواء من طرف المجلس الاعلى للحسابات او باقي هيئات التدقيق . وكان يمكن الاكتفاء في معرض الجواب ان المجلس لم يتوصل بأي تقرير في هذا الاطار اما بخصوص نشر الصفقات فان القانون يلزم الجماعات بذلك منذ نشر مرسوم الصفقات العمومية سنة 2013 . ولم يكن هذا المعطى متاح سابقا . كما طالب بنشر كل الوثائق المتعلقة بتقارير الانجاز مؤكدا انه كان ينبغي اثناء الرد الاقتصار على مضمون السؤال.

تعقيب السيد ارئيس : ابرز في تدخله الى ان القانون يتيح للجميع الحق في الحصول على المعلومة بل ويمكن اللجوء الى القضاء من اجل الحصول على الوثائق بقوة القانون . وانه اذا كان هناك تقرير للمجلس الاعلى ورفض المجلس تقديمه فيمكن الحصول على تلك الوثيقة بالطعن لدى الجهات المختصة . علما ان المجلس لم يتوفر بأي تقرير في موضوع التدقيق.

بعد ذلك تم إعطاء الكلمة للسيدة سعاد برحمة لطرح السؤال الثالث:

إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع: سؤال كتابي حول لائحة المستفيدين من العربات وأماكنهم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

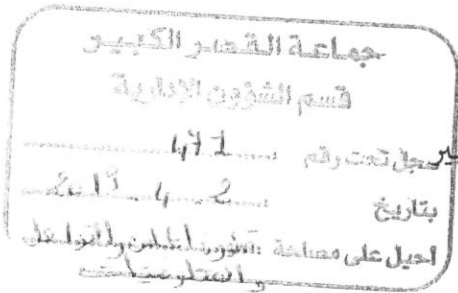
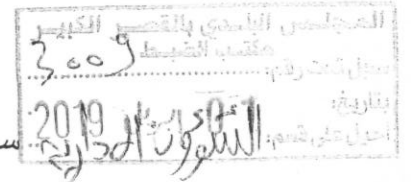
السيد رئيس المجلس الجماعي:

استنادا إلى المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تتيح لأعضاء المجالس المنتخبة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس. ففي إطار برنامج إعادة تأهيل الباعة الجائلين ضمن مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبشراكة مع المجلس الجماعي القصر الكبير، تم توزيع العربات على الباعة الجائلين من الطبقة الهشة بالمدينة. وتهدف هذه المبادرة التي استفاد منها عدد منهم من الباعة إلى تحسين شروط البيع والحفاظ على قيمة المنتج وتحسين ظروف العمل. كما أن المشروع عرف مساهمة كل مستفيد (ة) بنسبة 30% من الكلفة، ولم يستفد لحد الان عدد كبير من الذين يشتغلون في نفس المجال.

وبناء عليه نسألكم حول الكشف عن لائحة المستفيدين من العربات وأماكنهم بالمدينة بمختلف الشوارع المخصصة لهذه الغاية ؟

وتقبلوا فائق التحية والتقدير

الإمضاء:



عن حزب العدالة والتنمية



جواب السيد الرئيس : أكد السيد الرئيس في معرض جوابه ان عملية توزيع العربات على الباعة الجائلين مرت في شفافية وديمقراطية وبتنسيق تام مع الباعة الجائلين عبر اطارهم الجمعوي وبإشراف من السلطة وتم توثيق ذلك في محاضر طبقا للقانون. علما ان حصر اللوائح تم عبر السلطة المحلية وتم تحديد المستفيدين بطريقة شفافة وتشاركية مع الباعة الجائلين وإشراف السلطة المحلية

سعاد برحمة : ابرزت في تدخلها انها لم تبخس من عملية توزيع العربات على الباعة الجائلين ولكن في اطار الشفافية طالبت بالكشف عن لائحة المستفيدين وعددهم ومكان تواجدهم والعربات الموزعة والباقية. وانه تم تقديم السؤال الكتابي داخل الدورة من اجل الحصول على لائحة المستفيدين لمعرفة المعطيات السالفة ذكرها.

تعقيب السيد الرئيس : كشف في تدخله ان جمعية الباعة الجائلين الذين استفادوا من العربات النموذجية يتوفرون عن اللائحة كما ان السلطة المحلية تتوفر على اللائحة وعملية التوزيع تمت بطريقة شفافة وعلنية وعن طريق الجمعية التي اشرفت على عملية التوزيع بينما اكدت السلطة والمجلس بالمواكبة والتتبع والعمل على احترام المساطر القانونية الجاري بها العمل في هذا الاطار. وأبرز ان المجلس لم يتدخل نهائيا في عملية التوزيع. مسجلا ان هذه العملية أي توزيع العربات النموذجية على باعة العجائن ساهمت في تحسين ظروف العمل وجودة المنتج وحماية المستهلك وتنظيم المجال العمومي. كما اوضح انه تقرر اجراء شطر ثاني من عملية توزيع العربات من اجل الاستجابة لكل الطلبات التي تستحق ولكل الحالات التي نجمت عن بعض الاكراهات المتعلقة بعملية الاحصاء وذلك بهدف تكريس قيم الانصاف والنهوض بهذه الفئة الاجتماعية التي حرص المجلس الحالي على العناية والاهتمام بها.

تعقيب سعاد برحمة : ابرزت في تعقيبها ان محور السؤال ينبغي على الحصول على اللائحة. واذا كانت السلطة اشرفت على العملية فيمكن للمجلس ان يطلب لائحة المستفيدين من السلطة وان يسلمها لمن تقدم بالسؤال. علما ان الهدف من السؤال هو الكشف عن لائحة المستفيدين.

تعقيب السيد الرئيس : أكد السيد الرئيس ان عملية التوزيع وتحديد الاماكن تم بفضاء دار الثقافة وبطريقة علنية وتم نقل عملية التوزيع عبر وسائل الاعلام مباشرة صوتا وصورة وبطريقة شفافة حتى يكون الرأي العام على اطلاع دقيق بكل مجريات العملية.

مؤكد ان العملية تمت عن طريق جمعية الباعة الجائلين وإشراف السلطة المحلية. وطبقا لقواعد الشفافية والديمقراطية والإنصاف ولم يتم اقضاء أي طرف والحرص على تطبيق القانون. علما ان المجلس لا يمانع بتاتا في الإعلان عن اللائحة.

إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع: سؤال كتابي حول لائحة المستفيدين من السوق المؤقت مع نوع النشاط الممارس لكل واحد.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

السيد رئيس المجلس الجماعي:

استنادا إلى المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تتيح لأعضاء المجالس المنتخبة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس.

فإننا نسألكم حول الكشف عن لائحة عدد الباعة الجائلين المستفيدين من السوق المؤقت، بغية فتح باب الحوار مع جميع الباعة الجائلين بالمدينة والتنسيق مع مختلف المتدخلين لمعالجة الوضع بصفة شمولية، قصد تمكينهم من الحق في الاستفادة من أماكن تمكنهم من عرض مواد تجارتهم للبيع أسوة بباقي المستفيدين من السوق المؤقت.

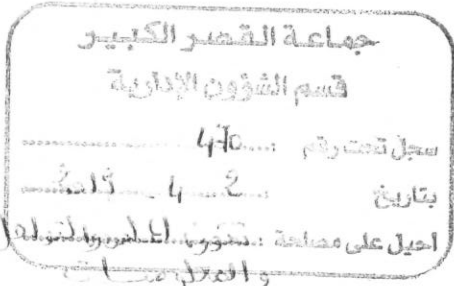
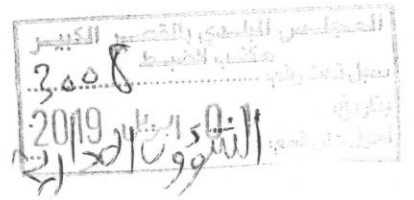
كما نحيطكم أنه رغم الجهود المبذولة في مهام التنظيم التي تعرفها المدينة وتحرير الملك العمومي ومحاولة القضاء على الظاهرة من طرف السلطات المحلية، فإنه يستوجب عليكم المواكبة ووضع استراتيجية محكمة بعيدة المدى لمعالجة هذا الاشكال وتنظيم المدينة بالشكل اللائق.

وتقبلوا فائق التحية والتقدير.

الإمضاء:

سعاد برحمة عضو مجلس جماعة مدينة القصر الكبير

عن حزب العدالة والتنمية



جواب السيد الرئيس : بالنسبة لسوق رحبة اللبن او السوق القرب المؤقت أوضح السيد الرئيس انه لا بد من تقديم الشكر بداية لمن وفر لنا الوعاء العقاري والمتمثل في المكتب الوطني للسكّات الحديديّة ، وكذا السيد العامل السابق الذي قام بمعاينة الفوضى التي كانت تعرفها المدينة - ساحة سوق الحبوب - مقهى المنار - شارع بئر انزان - شارع للاعائشة الخضراء شارع الزرقطوني - محطة المسافرين - محيط سوق سيدي بواحمد وسوق للارقيّة - المئاثد الى اخره من الاماكن المحتلة.. ودعى الى تنظيم حملة شاملة لتحرير الملك العمومي وتنظيم المجال ومعالجة مشكل الباعة الجائلين الذي عانت منه المدينة لسنوات طويلة جدا . وفي هذا الاطار تم القيام بعملية احصاء الباعة الجائلين وتقرر ايجاد حلول استعجالية ومنها ايجاد سوق القرب برحبة اللبن الذي سوف تتم تهيئته بغطاء حديدي كما سوف سوف يتم تدعيمه بعدد من المرافق الموازية و الصحية ومكان للصلاة وتدعيم الجانب الامني وشروط السلامة والصحة .

وعملية توزيع الاماكن على المستفيدين تمت بطريقة شفافة وعلنية عبر اشراك جمعيات الباعة الجائلين بأصنافهم الثلاث (تجار الفواكه تجار الخضرة تجار الملابس والأدوات الالكترونية) وتمت عملية القرعة تحت اشراف السلطة المحلية وتنظيم مباشر من الجمعيات المعنية وبحضور المستفيدين بقاعة دار الثقافة وتم نقلها عبر وسائل الاعلام حتى يطلع الراي العام على كل مجريات العملية.

نعم هناك بعض التحديات تتعلق بعدم استفادة جميع الباعة الجائلين . لكن المجلس لم يتدخل بتاتا في عملية التوزيع ضمانا لمبدأ الشفافية . وهناك حرص شديد للمجلس على معالجة وضعية الباعة الجائلين عبر سياسة تهيئة الاسواق بالمدينة والتي تهم احداث واصلاح مجمل الاسواق المحلية.

وفي هذا الاطار نشير الى تدخل المجلس لاتمام مشروع المعسكر القديم عبر اضافة ازيد من 30 دكان جديد علاوة على 18 دكان المتواجدة هناك علاوة على تهيئة بقعة موازية هناك سوف تخصص لبائعي المنتوجات الغذائية -الالبان- الدجاج- الفواكه الموسمية.. كما تتواصل عملية تهيئة الاسواق عبر اصلاح السوق المركزي - واحداث سوق بحي السلام. وسوق بحي المرينة - وسوق بلاد الوهراني .

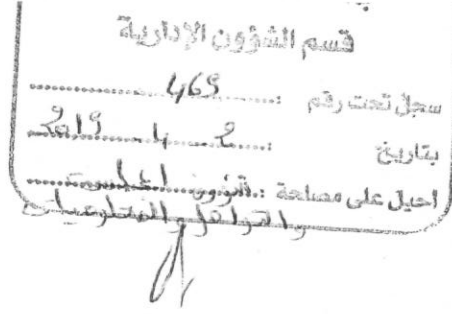
وسوف تتم عملية احصاء كافة الباعة الجائلين بكل الاسواق حتى يتم توطينهم في الاسواق المزعم احداثها وتهيئتها بطريقة شفافة ومنصفة.

تعقيب سعاد برحمة : سجلت في تعقيبيها بان السيد الرئيس يحيل كل الطلبات المتعلقة بالكشف عن لوائح المستفيدين عن السلطات المحلية، علما ان رئيس المجلس هو المعني بالسؤال مضيفة ان معالجة مشكل الباعة الجائلين يندرج في اطار سياسة وطنية تهدف لايجاد اسواق نموذجية. مؤكدة انها طرحت سؤال مباشر ومحدد يتعلق بالكشف عن لائحة المستفيدين وعدد البقع الموزعة.

تعقيب السيد الرئيس : أوضح السيد الرئيس ان المجلس السابق فوت على المدينة الاستفادة من مشاريع إحداث أسواق القرب التي عرفتتها جل مدن المملكة في إطار برنامج وطني وقد انتهى ذلك البرنامج. وكون المجلس السابق لم يبادر لاتخاذ المبادرة لمعالجة مشكل الباعة الجائلين وان المجلس الحالي منخرط في هذا المشروع بكل جدية. وبخصوص المطالبة بالكشف عن اللائحة فالمجلس مستعد بالكشف عنها علما ان اسماء المستفيدين واماكن البقع تم الاعلان عنها وبثها مباشرة للجميع عبر الاعلام وكافة المتدخلين يتوفرون عنها والمجلس يعمل بكل شفافية مع الجميع. وان مشاريع تهيئة الاسواق متواصلة والمجلس ماض بكل قوة في هذا الاتجاه والحرص على تنظيم المدينة والنهوض بها.

بعد ذلك تم إعطاء الكلمة للسيد خالد المودن لطرح السؤال الخامس :

القصر الكبير في 01 أبريل 2019



إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع: سؤال كتابي حول معالجة مشكل ضعف جودة الاشغال المنجزة بتراب الجماعة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

السيد رئيس المجلس الجماعي:

استنادا إلى المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تتيح لأعضاء المجالس المنتخبة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس. وبما أن تراب جماعة مدينة القصر الكبير عرف تنفيذ عدد من المشاريع والصفقات سواء المدرجة ضمن برنامج التأهيل الحضري الموقع سنة 2014 أو تلك المعبأة بموارد الجماعة، غير أن الملاحظ في اغلب الاشغال التي تكون الجماعة القصر الكبير هي صاحبة المشروع هو ضعف الجودة سواء من حيث نوعية المواد او من حيث طريقة الإنجاز الامر الذي يهدد بتبديد الملايين في اشغال سرعان ما تتعرض للتلف.

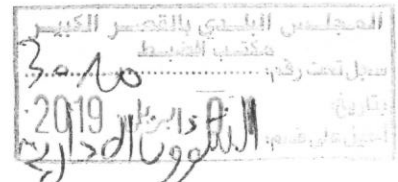
وحيث ان المشرع في مرسوم الصفقات العمومية جعل صاحب المشروع مسؤولا عن تتبع مطابقة الاشغال لمقتضيات دفاتر التحملات، فإننا نسالكم السيد الرئيس:

- ما هي الإجراءات التي تتخذونها لفرض احترام دفاتر التحملات في الأشغال المنجزة بتراب الجماعة.
- هل تم تسلم اشغال الترسيف بحجارة البافي التي لم يحترم فيها المقاول السمك القانون لطبقة التوفنة بحى أولاد احمايد وحي السلام وأحياء أخرى، وكيف تعتزمون معالجة هذا الامر مستقبلا؟
- كم قيمة الغرامات والذعائر التي تم فرضها على المقاولات المخالفة وفق ما ينص عليه القانون.

مع التقدير.

الإمضاء:

خالد الموزن، عضو مجلس جماعة مدينة القصر الكبير
عن حزب العدالة والتنمية



جواب السيد الرئيس :

جواب السيد الرئيس : استهل السيد الرئيس جوابه بان المجلس منذ انطلاقة لم يتوصل بمقترح من المعارضة يتعلق بمشروع يهم تنمية قطاع معين او دراسة في هذا المجال .متسائلا من جهة اخرى لماذا لم يتم التساؤل عن عدد من المشاريع الفاشلة والتي عرفت غشا واضحا والمنجزة في تجربة المجلس السابق مثل الزفت بساحة بوشويكة وزفت بلاد النصرانية وزفت بلاد روافة والاختلالات التي عرفت تهيئة الاحياء بالاحجار المرصصة بحي العروبة وسيدي الكامل والفرقارة وقد تم التدخل لمعالجة تلك الاختلالات بتلك الاحياء وغيرها علاوة على مشكل القاعة المغطاة ودار الثقافة ومعضلة تضييق شوارع المدينة ومشكل المسبح البلدي ومشكل حديقة السلام وعدد من الحقائق وساحات المدينة ومشكل المستشفى الجديد بطريق العرائش

علما ان المجلس الحالي حرص على إطلاق مشاريع تهم النهوض البنية التحتية وتهيئة مداخل المدينة بشكل يليق بتاريخ المدينة ويدعم جمالياتها والتدخل لاصلاح مجمل الاحياء واعادة الاعتبار لها كما نحرص على إحداث قاعة مغطاة جديدة والعديد من ملاعب القرب علاوة على ازالة الجدار العازل للسكة الحديدية . وبخصوص الادعاءات المتعلقة بالغش فقد اوضح السيد الرئيس بان المغرب بلد المؤسسات وهناك هيئات التدقيق انطلاقا من المجلس الاعلى للحسابات ومفتشية وزارة الداخلية والمالية وهناك مساطر قانونية متبعة في هذا الاطار . علما ان التحدي الحقيقي المطروح اليوم هو اعادة الاعتبار للمدينة وهناك ارادة قوية من طرف صاحب الجلالة نصره الله من اجل انصاف ساكنة المنطقة الشمالية ومن ضمنها مدينة القصر الكبير ان اوراش الاصلاح متواصلة فبالأمس تمت معاينة قنطرة طريق الرباط من طرف عامل الاقليم في اطار تهيئة مدخل المدينة عبر الجهة الجنوبية علاوة على مشاريع اخرى متواصلة مثل إحداث المدرسة الفلاحية ومشروع الثانوية التقنية واحداث ثانوية بحي اولاد احميد علاوة على مشروع الكلية متعددة التخصصات رغم عرقلة البعض له. مختتما كلامه بالتأكيد على ان المغرب بلد المؤسسات وان هناك هيئات للتدقيق والمراقبة منصوص عليها في القانون.

تعقيب خالد المودن: اوضح في تعقيبه انه لم يتم الجواب على السؤال المطروح مسجلا ان المجلس السابق كانت له الجرأة في فسخ عقدة تزفيت حي بوشويكة عندما لاحظ عملية الغش هناك. مطالبا بالكشف عن عمليات فسخ العقود التي قام بها المجلس الحالي والكشف عن مجمل عمليات الغش في المشاريع الجارية اليوم

تعقيب السيد الرئيس : اوضح السيد الرئيس ان عملية فسخ العقدة التي قام بها المجلس السابق تعتبر فضيحة حيث ان الصفقة يبلغ ثمنها 900 مليون ،وبعدما سلم المجلس السابق مبلغ 650 مليون للمقاوم قام بعملية فسخ العقد كهدية مجانية لهذا الأخير .

بخصوص بعض الادعاءات المتعلقة بالخروقات الخاصة ببعض قنوات الصرف الصحي نشير بان اشغال تهيئة التطهير السائل تشرف عليها الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء علما ان بعض الصور المتداولة مؤخرا تعتبر مفبركة وتم الاعتذار عن تداولها .

كما ان رئاسة المجلس الحالي حرصت على الترافع على ساكنة المدينة من اجل توفير التطهير السائل والصرف الصحي لساكنة عدد من الاحياء الهامشية بالمدينة التي كانت تعاني من هذه الاشكالية التي تمس بكرامة الساكنة .وتم توفير خمسة ملايين و سبعمائة مليون عن طريق وزارة الداخلية لانجاز هذا المشروع الهام والاساسي للمدينة وساكنتها.

كما أكد السيد الرئيس بان هناك تنسيق بين المجلس الجماعي والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل وكل يتحمل المسؤولية في نطاق اختصاصه واذا ما كانت هناك ملاحظات بخصوص سير الأشغال وجودتها فيمكن تقديم الشكايات لدى السلطات المختصة وفق المساطر القانونية لاتخاذ التدابير الضرورية.

وقبل الانتقال الى طرح السؤال الموالي أعلن السيد المستشار خالد المودن انه سحب سؤاله المتعلق بتأخر أشغال تهيئة طريق اولاد احميد .بعد ذلك قام السيد الرئيس بإعطاء الكلمة للسيد احمد الخاطب لطرح السؤال السادس

القصر الكبير، في 01 ابريل 2019

جماعة القصر الكبير
قسم الشؤون الإدارية
سجل تحت رقم: 467
بتاريخ: 2019-4-2
احيل على مصلحة الشؤون الإدارية والتواصل



مجلس جماعة القصر الكبير
أحمد الخاطب
عضو فريق العدالة والتنمية

إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير

الموضوع: سؤال كتابي حول مآل مشاريع المكتب الوطني للسكة الحديدية بمدينة القصر الكبير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

السيد رئيس المجلس الجماعي:

استنادا إلى المادة 46 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي تتيح لأعضاء المجالس المنتخبة توجيه أسئلة كتابية إلى رئيس المجلس.

نسائلكم حول مآل المشاريع التي التزم المكتب الوطني للسكك الحديدية بإنجازها بمدينة القصر الكبير، طبقا للاتفاقية التي تربطه بالجماعة الترابية القصر الكبير؟
وتقبلوا فائق التحية والتقدير.

الإمضاء:

أحمد الخاطب

عضو مجلس جماعة مدينة القصر الكبير

عن حزب العدالة والتنمية

المجلس البلدي بالقصر الكبير
مكتب التخطيط
سجل تحت رقم: 3.583
بتاريخ: 2019-4-2
احيل على مصلحة الشؤون الإدارية والتواصل

جواب السيد الرئيس : في بداية جوابه تقدم الرئيس بالشكر الجزيل للسيد إدريس الضحاك ابن المدينة البار الذي بذل مجهودات قيمة في سبيل إخراج الاتفاقية التي تجمع جماعة القصر الكبير مع المكتب الوطني للسكك الحديدية الى حيز الوجود كما أشار الى التزام السيد مدير المكتب ربيع لخليع حول في تنفيذ المشاريع الواردة في الاتفاقية.

وفي هذا الإطار تم إزالة الجدار العازل الذي كان يفصل المدينة وتم تعويضه بسياس وقائي نموذجي . وتمت إعادة تهيئة نفق المرينة عبر معالجة عدد من الاختلالات التي كان يعاني منها عبر التصدي لمشكل التسربات المائية وكذا عبر النهوض بجمالية هذه المنشأة والقيام بإعادة تهيئتها بالزليج على مستوى الجدران والأرضية وتحسين وتقوية الإنارة والتهوية وغيرها من الإصلاحات الهامة . كما تم برمجة ممر مجاور لشكنة القوات المساعدة حيث تم المطالبة بإحداث نفق تحت ارضي بدل منشأة فنية تمر فوق السكة استجابة لمطلب الساكنة . كما ان هناك مشروع نفق ارضي لمرور سيارة واحدة سيحل محل ممر السكة المحروس حاليا بالمحلة قرب باب المعسكر القديم . كما سيتم احداث قنطرة كبيرة بجوار محطة الجمعاوي . علاوة على منشأتين فنيتين 02- تربط بلاد الصرصري بحي أولاد احميد . بالإضافة إلى إحداث ممر تحت أرضي بمحطة القطار دار الدخان لمعالجة المشكل المطروح المتعلق بالتنقل بين خطوط السكة داخل المحطة من اجل الحفاظ على سلامة المسافرين وضمان راحتهم.

كما جدد السيد الرئيس شكره لمدير المكتب الوطني على الوفاء بالتزاماته مشيرا كذلك الى مطلب المجلس الجماعي لاحداث محطة جديدة للقطار عند المدخل الجنوبي للمدينة قرب طريق الرباط لتقريب خدمات القطار للمواطن.

تعقيب احمد الخطيب : أشار الى الدينامية التي يعرفها قطاع السكة الحديدية بفضل الدعم الحكومي ويتجلى ذلك من خلال إعادة تهيئة محطات القطار في العديد من مدن المملكة علاوة على احداث العديد من المنشآت الكبرى. ويكون المكتب الوطني للسكك الحديدية يتدارك عددا من النقائص المرتكبة سابقا من طرفه ويسعى حاليا الى تجويد خدماته . وبالتالي فمن المطلوب الحرص على تنزيل كل مضامين المشاريع الواردة في الاتفاقية وتجاوز البطئ الحاصل في تنزيل تلك المشاريع . مع المطالبة باستكمال اقامة السياج الوقائي على طول الممر السككي علما انه بجوار تجزئة الموظفين الأمل يتم اقامة جدران إسمنتية تعيق تنقل الساكنة حاليا. مع المطالبة بإزالتها.

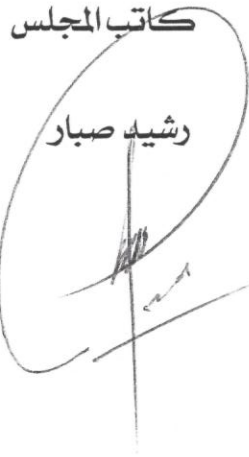
تعقيب السيد الرئيس :

بخصوص تأخر الأشغال سجل السيد الرئيس ان الأمر يتعلق بإعادة القيام بعدد من الدراسات من جديد وإدخال بعض التعديلات مما يؤدي الى بعض التأخر في تنزيل المشاريع ومنها التعديلات التي طرأت على الدراسة المتعلقة بنفق المرينة مثلاً كما ان المجلس برمج مبلغ 170 مليون لتهيئة الواجهة الخارجية للنفق تتعلق باصلاح محطة وقوف سيارات الاجرة الكبيرة وتدعيم هذه المحطة بمرافق صحية وبعض المرافق الموازية علاوة على القيام بعملية تزليج الرصيف وتوسعة هذا الفضاء عبر اقتطاع جزء من الاراضي من محيط السكّة الحديدية وازالة الجدار العازل والنهوض الشامل بجمالية تلك المنطقة.

وبعد ذلك اخبر السيد الرئيس انه نظرا لتغيب كل من المستشارين يونس شقور ومحمد الحجيري عن حضور جلسة الأسئلة الكتابية لطرح سؤاليهما فقد تقرر تأجيلهما إلى دورة لاحقة .

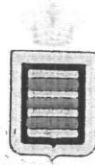
وقبل رفع الدورة نهائيا على الساعة الثانية عشر زوالا رفع المجلس الجماعي برقية ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله كما تقدم بالشكر للسيد باشا مدينة القصر الكبير وأعضاء المجلس واطر الجماعة والحضور على إنجاح أشغال الدورة.

كاتب المجلس
رشيد صبار



رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو





رقم: 03

برقية مرفوعة إلى السيد مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي بالرباط

بمناسبة اختتام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2019
يتشرف رئيس المجلس الجماعي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان
المدينة بأن يرفع بهذه المناسبة الغالية إلى السدة العالمة بالله مولانا أمير المؤمنين جلالة
الملك محمد السادس حفظه الله آيات الولاء والإخلاص والتشبث المكين بأهداب العرش
العلوي المجيد .

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه ذخرا وملاذا لهذه البلاد وأقر عينه بولي عهده الأمير
الجيل مولاي الحسن وبصنوه السعيد مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة ، إنه
سميع مجيب .

والسلام على المقام العالي بالله .

القصر الكبير في : 2019/05/03



الرئيس

خادم الاعتاب الشريفة

